

عقب السنة هو البخار م مسلم أبو داود
الترديد انشأ ابن ماجه
س بالقطر والحمد لله

الجميع
ع

سنت سنه بخار ۲ مسلم امام مالک
ظ

امام شریفی امام داور امام شیبانی

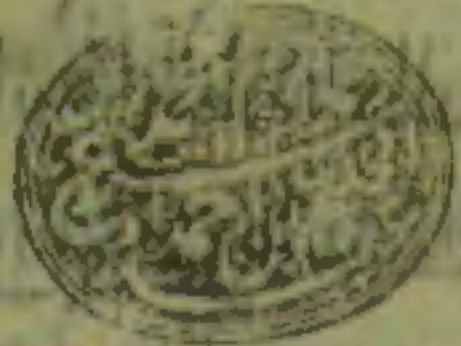
كتب الستة مثلا الصيحين والسنن الاربعه فتح الباق

و من ابناء سید عالم محمد و ابی طالب
و حافظ البغدادی
و ابن داود و شیخانی
و ابن الطیبانی
و ابن المهدی و امام
شیخ فقه البغداد

شرح اصول الحديث

في يوم العدي السلام العزى العدي

مغ



^

Sukayman
Isn. | Amca Zade
Hüseyin Paşa

Gayuno 1 80 m.

اذا رمت الحرب فزجس

مكن مثل الماء في الحياة

نظر در حق و حق نهج

بنور الحديث والوفات

مکتبہ اسلامیہ

اذا ريت للرب فليدبح

كن من الناس في الحياة
رحمة النعم

المكتبة

نقطه و یک ربع

والتاريخ المذكور في هذه النسخة
هو سنة ١٠٩٠ هـ الموافق لـ ١٦٧٩ م
والله اعلم بالصواب

بسم الله الرحمن الرحيم
 وما توفيقي الا بالله عليه توكلت وصلى الله على سيدنا محمد
 وآله وصحبه وسلم قال الشيخ الامام العالم الحافظ وحيد
 دهره واوانه وفريد عصره وزمانه شهاب الملة والدين ابو الفضل
 احمد بن علي العسقلاني الشهير بابن الحجر انا به الله الجنة بفضل
 وكرمه الحمد لله الذي لم يزل عالما قديرا حيا قويا سمعا بصيرا و
 اشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له والبره تكبير او صلى الله
 على سيدنا محمد الذي ارسله الى الناس كافة بشيرا ونذيرا وعلى آله
 وصحبه وسلم تسليما كثيرا اما بعد فان التصانيف في اصطلاح اهل
 الحديث قد كثرت لاثنتي في القديم والحديث فمن اول من صنف في
 ذلك القاضي ابو محمد الرازي هو مؤلف الحديث الفاضل لكنه لم يست
 والحاكم ابو عبد الله النيسابوري لكنه لم يذهب ولم يرتب وتلاه ابو
 الاصفهاني فعمل على كتابه مستخرجا واتي اشياء المتعجب من جاء بعده
 الخطيب ابو بكر البغدادي فصنف في قوانين الرواية كتابا سماه
 الكفاية وفي ادب الكتاب باسمه الجامع لادب الشيخ والسلف
 من فنون الحديث الا وقد صنف فيه كتابا مغريا فكان كما قال الحافظ
 ابوبكر ابن نقطه كل من انصف علم ان الحديث بعد الخطيب عمال
 على كتبه ثم جاء بعض من تاخر عن الخطيب فاخذ من هذا العلم
 بنصيب فجمع القاضي عياض كتابا لطيفا سماه الامام و ابو الحفص
 الميايحي جزءا سماه مالا يسع الحديث جهلا و امثال ذلك
 من التصانيف التي اشتهرت وبسطت لتوفر علمها واختصرت
 لينسرفهم الي ان جاء الحافظ الفقيه تقي الدين ابو عمر عثمان بن
 عبد الرحمن شمرزي نزيل دمشق فجمع لماوتي تدريس الحديث

هذا الكتاب من تصنيف
 الشيخ الامام ابو عبد الله
 محمد بن علي العسقلاني
 الشهير بابن الحجر
 في فنون الحديث
 وهو كتاب
 في بيان
 طرق الحديث
 وادب الكتاب
 وادب الشيخ
 والسلف
 وهو كتاب
 في بيان
 طرق الحديث
 وادب الكتاب
 وادب الشيخ
 والسلف

في
 الحديث

في
 الحديث

الحديث بالمدرسة الاشرفية كتابه المشهور فذهب فونه واملاه
 شيئا بعد شيئا فلم يزل يحصل ترتيبه على الوضع المناسب واعتنى
 بقصايف الخطيب المتفرقة في شتات مقاصدها وضع اليها
 من غيرها تحب فوايدها فاجتمع في كتابه ما تفرق في غيره فلم يزل
 عكف الناس عليه وساروا بسيره فلا يحصى كم نافع له ومختصر وسند
 عليه ومقتصر ومعارض له ومستفاد من بعض الاخوان ان الحنف
 لهم المم من ذلك فخصته في اوراق لطيفة سميتها بحب الفكر في
 اصطلاح اهل الاثر على ترتيب استكرامه وسبيل التمهيد مما
 ضمت اليه من شوارب الفوائد وزوايد القوائد فرغب الي ثانيا
 ان افنع عليه اشراجا يحل رموزها ويفتح كنوزها ويوضح ما خفي على
 مبتدي من ذلك فاجبته الي سؤالي رجاء الاندراج في تلك
 المسالك فبالغت في شرحها في الايضاح والتوجيه ونهت
 على خبايا زواياها لان صاحب البيت ادرى بما فيه وظهري
 ان ابواده على صورة البسط الين ودجها من توضيحها اوفى
 في الطريقة القليلة المسالك فاقول طالبا من الله التوفيق
 فيما هنالك الخبر عند علماء هذا الفن مراد في الحديث وقيل الحديث
 ماجاء عن النبي صلى الله عليه وسلم والخبر ماجاء عن غيره ومن
 ثم قبل لمن يشتغل بالتواريخ وما شاكلها الاخباري ولمن اشتغل
 بالسنة النبوية المحدث وقيل يرميها عموم وخصوص مطلق فكل
 في حديث خبر ولا عكس وغيرهما هنا بالخبر ليكون اشمل
 فهو باسناد وصوله اليه يكون له طرق اي اسانيد كثيرة
 لان طرق جمع طريق وفصل في الكثرة بجميع فاعل بضم ن وفي القلة
 على افعلة والمراد بالطرق الاسانيد والاسناد حكاية طريق المتن

جملة

في
 الحديث

في
 الحديث

وغربا المقطوع عندهم بجهة نسبة اليه من غير ان اذا جمعت
 على اخرج حديث وتعددت طرق تعدد احتميل العادة لولا
 طوع على اللاب الاخر الشروط افاد العلم اليقيني بجهة نسبته
 اليه فانه ومثل ذلك في الكتب المشهورة كثير والثاني وهو اقل اقسام
 الاحاد ماله طرق محصورة بالكثير من اثنين وهو المشهور عند
 الحديث سمي بذلك لوضوحه وهو المستفيض على رأي جماعة
 من ائمة الفقهاء سمي بذلك لاستشاره من فاضل الماء بفيضه فيضا
 ومنهم من غايروا بين المستفيض والمشهور بان المستفيض يكون
 في ابتدائه وانتهائه سواء والمشهور اعلم من ذلك ومنهم من غايروا
 على كيفية اخرى وليس من مباحث هذا الفن في المشهور يطلق على
 ما حررهنا وعلى ما استعمله على السنة فيشمل ماله اسناد واحد
 فصاعدا بل لا يوجد له اسناد اصلا والثالث العزيز وهو ان
 لا يرويه اقل من اثنين عن اثنين وسمي بذلك ماله وجوده واما
 لكونه عزاي قوي لمجيئه عن طريق اخرى وليس شرط للصحيح خلافا
 لما راعه وهو ابو علي الجبائي من الاعتزلة واليه يروي عن
 ابي عبد الله في علوم الحديث حيث قال الصحيح ان يرويه الصحابي
 الزايل عنه مع الجماعة بان يكون له راويان ثم يتداوله اهل الحديث الي
 وقتنا كالشهادة على الشهادة وصحة القايض ابو بكر بن العربي في شرح
 البخاري بان ذلك شرط البخاري واجاب عما اورده عليه من ذلك
 بجواب فيه نظر لانه قال فان قيل حديث الاعمال بالنيات فيتم برو
 عن عمر الاعلقة قلنا قد خطب به عمر على المنبر بحضرة الصحابة فلو لا
 انهم يعرفونه لانكروا كذا قال وتعقب بانه لا يلزم من كونهم سكتوا
 عنه ان يكونوا سمعوه من غيره وبان هذا الواسع في غير من في تفرد

في الحديث
 في الحديث
 في الحديث

تفرد علقمة ثم تفرد محمد بن ابراهيم به عن علقمة ثم تفرد يحيى بن
 سعيد عن محمد بن عمار هو الصحيح المعروف عند الحديث وقد
 وردت له متابعا لا يعتبر بها وكذا لا يرويه في غير حديث
 عمر بن الخطاب عنه قال ان ابن شبيب ولقد كان يلقى القاضي في بطلان
 ما روي انه شرط البخاري او حديث مفكورة ورواه ابي عبد الله
 نفي عن دعواه فقال ان رواية اثنين عن اثنين اليه ان لا يترتب
 لا توجد اصلا قلت ان اراد ان رواية اثنين فقط عن اثنين
 فقط لا توجد اصلا فيمكن ان يسلم واما صورة العزيز التي
 حوزناها فوجوده بان لا يرويه اقل من اثنين عن اقل من اثنين
 ماله ما رواه البخاري من حديث ابي هريرة والشيخان من حديث
 انس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يؤمن احدكم حتى يكون
 احب اليه من والده وولده الحديث ورواه عن انس قتادة
 وعبد العزيز بن مزيه ورواه قتادة شعبه وسعيد
 ورواه عن عبد العزيز بن اسمعيل بن علية وعبد الوارث ورواه
 عن من سمعته والرابع الغريب وهو ما يتفرد به رواية شخص
 واحد في اي موضع وقع التفرد به من السند على ما سينقسم
 اليه الغريب المطلق والغريب النسبي وكلها اي الاقسام الاربعة
 المذكورة سوي الاول وهو المتواتر احاد ويقال لكل واحد منها
 خبر واحد وخبر الواحد في اللغة ما يرويه شخص واحد وفي
 الاصطلاح ما لم يجمع فيه شروط التواتر وفيها اي في الاحاد المقبول
 وهو ما يجب به العمل عند الجمهور وفيها المردود وهو الذي
 لم يتحقق صدق الخبر به لتوقف الاستدلال بها اي بالاحاد على
 البحث عن احوال رواها دون الاول وهو المتواتر فكل مقبول

سيم

لا فائدة القطع بصدق غيره بخلاف غيره من اخبار الاحاد لكن
 اغاوجب العمل بالمقبول من الاثر اما ان يوجد فيها اصل
 صفة القول وهو ثبوت صدق الناقل او اصل صفة الرد وهو
 ثبوت كذب الناقل او لا فالاول يغلب على الظن صدق الخبر وثبوت
 صدق ناقله فيؤخذ به والثاني يغلب على الظن كذب الخبر وثبوت
 كذب ناقله فيطرأ والثالث ان وجدت قرينة تلحقه باحد
 القسمين الحق والافسوق فيه واذا توقف عن العمل به صار
 كالمردود لا لثبوت صفة الرد بل لكونه لم يوجد فيه صفة توجب
 القبول والله اعلم وقد يقع فيها اي اخبار الاحاد المنقصة
 الى مشهور وعزيز وغريب ما يفيد العلم النظري بالقرائن على
 المختار خلافا لما ابي ذلك والخلاف في التحقيق لفظ لان من
 جوز اطلاق العلم قيده بكونه نظريا وهو الحاصل عن الاستدلال
 ومن ابي الاطلاق اخص لفظ العلم بالتواتر وما عداه عنده ظني
 لكنه لا ينفي ان ما اختلفت القرائن ارجح ما خلا عنها والخبر المصدق
 بالقرائن انواع منها ما اخرج الشيخان في صحيحهما من بيع التواتر
 فانه احتف به قرائن من اجل التواتر في هذا الشأن وتقدم ما به يتميز
 الصحيح من غيره على غير ما وتلقى العلماء الكتابية بالقبول وهذا
 التلقي وحده اقوي في افادة العلم من مجرد كثرة الطرق القائمة عن
 التواتر الا ان هذا يحتاج الى ما ينتقده احد من الحفاظ مما وقع
 في الكتابين وبما يقع التحالف بين ما كونه مما وقع في الكتابين
 حيث لا ترجح الاستحالة ان يفيد المتناقض ان العلم بصدقه ما من
 غير ترجيح لاحد صاعدا على الاخر وما عدا ذلك فالاجماع حاصل على تسليم
 صحته فان قيل انما اتفقوا على وجوب العمل به لا على صحته منعناه وسند

وبما لم يقع التجاذب
 الى الحق لا يكتفى به

عما

سند الخ انهم متفقون على وجوب العمل بكل ما هو ولو لم يخرج
 الشيخان فلم يبق للصحيحين في هذا منزلة والجماع حاصل على ان
 لهما منزلة فيما يرجع الى النفس الصحة ومن صرح بافادته ما خرج الشيخان
 العلم العلم النظري الاستدلال الواسع الاسفاري ومن امته
 الحديث ابو عبد الله محمد بن الشافعي وابو الفضل بن طاهر
 وغيرهما ويحتمل ان يقال المنزلة المذكورة كون احاديثها اصح
 الصحيح ومنها المشهور اذا كانت له طرف متباينة سالمة عن
 ضعف الرواية والعمل ومن صرح بافادته العلم النظري الاستدلال
 ابو منصور البغدادي والاستدلال ابو بكر بن فورك وغيرهما
 ومنها السلسلة بلاتمة الحفاظ المتقين حيث لا يكون غريبا
 الحديث الذي يرويه احمد بن حنبل مثالا ويشترك فيه غيره
 عن الشافعي ويشترك فيه غيره عن مالك بن انس فانه يفيد
 العلم عند سماعه بالاستدلال من جهة جلالته روايته وان
 فيهم من الصفات اللائقة الموجبة للقبول ما يقع مقام العدد
 الكبير من ردهم ولا يشك من له ادنى عارسة بالعلم
 واخبار الناس ان ما لا مثالا لوشافعي بخبره انه صار في
 فاذا انضاق اليه من هو في تلك الدرجة ازدا قوة وبعد
 ما يخشى عليه من السهو وهذه الانواع التي ذكرناها لا يحصل العلم
 لصدق الخبر منها الا للعلماء بالحديث المتبحر فيه العارف
 باحوال الرواية المطمع على العمل وكون غيره بحيث لا يحصل له
 العلم بصدق ذلك لقصوره عن الاوصاف المذكورة لا ينفي
 حصول العلم للمتبحر المذكور والله اعلم وحصل الانواع الثلاثة
 التي ذكرناها ان الاول يختص بالصحيحين والثاني بالاطراف

متعددة والثالث بارواه الائمة ويمكن اجتماع الثلاثة في حديث واحد فلا يبعد حينئذ القطع بصدقه والله اعلم ثم الغريبة اما ان تكون في اصل السند اي في الموضع الذي يدور الاسناد عليه ويرجع ولو تعددت الطرق اليه وهو طرفه الذي فيه الصحابي او لا تكون كذلك بان يكون التفرع في انشائه كان يرويه عن الصحابي اكثر من واحد في تفرع يرويه عن واحد منهم شخص واحد فالاول الفرد المطلق كحديث التيمي عن عبيد الله بن وهب عن هبة تفرع به عبد الله بن دينار عن ابي عمر وقد تفرع به روى عن ذلك التفرع كحديث شعب الايمان تفرع به ابو صالح عن ابي هريرة وتفرع عن ابي صالح عبد الله بن دينار وقد استمر التفرع في جميع رواة او اكثرهم وفي مسند البزار فيه عدد والمجموع الاوسط للطبراني امثلة كثيرة لذلك والثاني الفرد النسبي سمي نسبيا لكون التفرع فيه حصل بالنسبة الى شخص واحد وان كان الحديث في نفسه مشهورا وبطل اطلاق الفردية عليه لان الغريب والفرد مترادفان لغة واصطلاحا لان اصل الاصطلاح غايروا بينهما من حيث كثرة الاستعمال وقلة فالفرد اكثر ما يطلقون على الفرد المطلق والغريب اكثر ما يطلقونه على الفرد النسبي وهذا من حيث اطلاق الاسم عليهما واما من حيث استعمال الفعل المشتق فلا يفرقون فيقولون في المطلق والنسبي تفرع به فلان واغرب به فلان وقريب من هذا الاختلاف في المنقطع والمرسل هلها يتعارفان او لا فالكثر الحديثين على التعابير لكنه عند اطلاق الاسم واما عند استعمال الفعل المشتق فيستعملون الارسل فقط فيقولون ارسله فلان سواء كان ذلك مرسلا

حديث شعب الايمان وهو الايمان بضع وسبعون شعبة فافضل قول الارسل الله وادناه اما لغة اركب عن الطريق والحي شعبة من الايمان على ما ذكر

حديث شعب الايمان وهو الايمان بضع وسبعون شعبة فافضل قول الارسل الله وادناه اما لغة اركب عن الطريق والحي شعبة من الايمان على ما ذكر

المرسل هلها يتعارفان او لا فالكثر الحديثين على التعابير لكنه عند اطلاق الاسم واما عند استعمال الفعل المشتق فيستعملون الارسل فقط فيقولون ارسله فلان سواء كان ذلك مرسلا

المرسل هلها يتعارفان او لا فالكثر الحديثين على التعابير لكنه عند اطلاق الاسم واما عند استعمال الفعل المشتق فيستعملون الارسل فقط فيقولون ارسله فلان سواء كان ذلك مرسلا

مرسلا ام منقطعها ومن ثم اطلق غير واحد ممن لم يلاحظ مواقع الاسم من حيث استعماله على كثير من الحديثين انهم لا يفرق بين المرسل والمنقطع وليس كذلك لما مر بنا وقل من نبه على النكته في ذلك والله اعلم وخبر الاحاد ينقل عدل تام الضبط متصل السند غير محلل ولا شاذ هو الصحيح لذاته وهذا اول تقسيم لقبول الجارية انواع لانه اما ان يشتمل من صفات القبول على علها او لا الاول الصحيح لذاته والثاني ان وجد ما يجبر ذلك القصور لكثرة الطرق فهو الصحيح ايضا لكنه لا ذاته وحيث لا جبر ان فهو الحسن لذاته وان قامت قرينة ترجح جانب قبول ما يتوقف فيه فهو الحسن ايضا لكن لا ذاته وقدم الكلام على الصحيح لذاته لعل رتبة والمراد بالعدل من له ملكة تحمله على ملازمة التقوي والمروءة والمراد بالتقوي اجتناب الاعمال السيئة من شرك او فسق او بغي والضبط ضبط صدر وهو ان يثبت ما سمعه بحيث يتمكن من استحضاره متى شاء وضبط كتاب وهو صيانته لئلا يمتدح فيه فتحة يي يؤدي منه وقيده بالتام اشارة الى الرتبة العليا في ذلك والمقل ما سلم اسنادا من سقط فيه بحيث يكون كل من رجاله سمع ذلك المروي من سمعه والسند تقطع تعريفه والمحل لغة ما فيه علة واصطلاحا ما فيه علة خفية قادمة والشاذ لغة المنفرد واصطلاحا ما يخالف فيه الراوي من هوارج فيه وله تفسير اخر وسيأتي تنبيه قوله وخبر الاحاد كالجس وباية قيوده كالفصل وقوله ينقل عدل احتراز عما ينقله غير العدل وقوله هو يسي فضلا يتوسط بين المبتداء والخبر يؤدي بان ما بعده خبر عما قبله وليس بنعت له قوله لانه يخرج ما يسي

المرسل هلها يتعارفان او لا فالكثر الحديثين على التعابير لكنه عند اطلاق الاسم واما عند استعمال الفعل المشتق فيستعملون الارسل فقط فيقولون ارسله فلان سواء كان ذلك مرسلا

صحيح ابا خارج عنه كاتعذ ويتفاوت رتبة اي رتبة الصحيح
بسبب تفاوت هذه الاوصاف المقضية للتصحيح في القوة
فانها لما كانت مفيدة لخلية الطرح الذي عليه مدار الصحة
اقتصت ان يكون لها درجتا بعضا فون بعض بحسب الامور
المقوية واذ كان كذلك فليكون رواية في الدرجة العليا من
العدالة والضبط وسائر الصفات التي توجب الترجيح كان
اصح مما دونه في الرتبة العليا في ذلك ما اطلق عليه بعض
الائمة انه اصح الاسانيد كالزهري عن سالم بن عبد الله عن عبد
الله بن عمر عن ابيه وكحمد بن سيرين عن عبيدة بن عمر عن
علي وكالا عن ابي جابر عن ابي جابر عن ابي مسعود
ودونها في الرتبة كرواية يزيد بن عبد الله بن ابي بردة عن
جده عن ابيه ابي موسى وكحمد بن سلمة عن ثابت عن
انيس ودونها في الرتبة كهيل بن ابي صالح عن ابيه عن ابي هريرة
رضي الله عنه وكالعلاء بن عبد الرحمن عن ابيه عن ابي هريرة
فان الجميع يشتمل على العدالة والضبط الا ان الرتبة الاولى
من الصفات المرقبة ما يقتضي تقديم روايته على التي يليها
وفي التي يليها من قوة الضبط ما يقتضي تقديمها على الثالثة وهي
مقدمة على رواية من يعد ما يتفرع به حسننا كحمد بن اسحق
عن عامر بن عمر عن جابر وعمر بن شعيب عن ابيه عن جابر
وقر على هذه المراتب ما يشتملها والمرتبة الاولى هي التي
اطلق عليها بعض الائمة انها اصح الاسانيد والمعتمد عدم
الاطلاق لترجمة معينة منها نفع بسفاد من مجموع ما اطلق
الائمة عليه ذلك ارجحته على ما يطلقوه ويلحق بهذا

التفاضل

بهذا التفاضل ما اتفق الشيخان على تخرجه بالنسبة الي
ما انفرد به احدهما وما انفرد به البخاري بالنسبة الي ما انفرد به
مسلم الاتفاق العلماء بعدهما على تلقي كتابيهما بالقبول واختلاف
بعضهم في ايها ارجح في التفاضل عليه ارجح من هذه الحديث عالم
يتفقا عليه وقد مر في الجهور بتقديم صحيح البخاري في الصحة ولم
يوجد عن احد التفرع بنقيضه واما ما نقل عن ابي علي النسابي
انه قال ما تحت اربع السماء اصح من كتاب مسلم فلم يصح بكونه
اصح من صحيح البخاري لانه اغان في وجود كتاب اصح من كتاب
مسلم اذ النفي انا هو ما يقتضيه صيغة افعل من زيادة صحة في
كتاب شارك كتاب مسلم في الصحة يمتاز بتلك الزيادة عليه
ولم ينف الزيادة المساواة وكذلك ما نقل عن بعض المغاربة
انه فضل صحيح مسلم على صحيح البخاري فذلك فيما يرجع الى حسن
السياق وجودة الوضع والترتيب ولم يفرح احد منهم بان ذلك
راجع الى الصحة ولو افضوا به لرد عليهم شاهد الوجود فان
الاصح التي تدور عليها الصحة في كتاب البخاري اتم منها
في كتاب مسلم وشروطه فيها اقوي واشد واما رجحانه من حيث
الاتصال فلا شرط له ان يكون الراوي قد ثبت له لقام من روي
عنه ولو مرة وكفى مسلم بمطلق العمارة والنزع البخاري بانه
يحتاج ان لا يقبل العنونة اصلا وما الزم ليس بلازم لان الراوي
اذا ثبت له اللقاء مرة لا يجري في روايته احتمال ان لا يكون الراوي
قد سمع لانه يلزم من حيث جويانه ان يكون مدلسا والمسئلة مفروضة
في غير المدلس واما رجحانه من حيث العدالة والضبط فلان الرجال
الذين تكلم فيهم من رجال مسلم اكثر عددا من الرجال الذين تكلم فيهم من

واشد

رجال البخاري مع ان البخاري لم يكن من اخرج حديثهم بل قالهم من
 شيوخته الذين اخذ عنهم وما روى حديثهم بخلاف مسلم في الامرين
 واما رجاؤه من حيث عدم الشذوذ والاعلال فلان ما انتقد
 على البخاري من الاحاديث اقل عدد مما انتقد على مسلم هذا
 مع اتفاق العلماء على ان البخاري كان اجل من مسلم في العلوم واعرف
 بصناعة الحديث وان مسلما تليده وخرجه ولم يزل يستفيد
 منه ويتبع آثاره حتى قال الدارقطني لولا البخاري لما راج مسلم
 والاجاء ومن عده اي من هذه الحبيشة وهي ارجية شرط البخاري
 على غيره قد صحح البخاري على غيره من الكتب المصنفة في الحديث
 لم يصحح مسلم لمشاركته للبخاري في اتفاق العلماء على تلقي كتابه
 بالقبول ايضا سوى ما عطل ثم يقدم في الارحجية من الاصححة ما وافقه
 فرطها لان المادراتها مع باقي شروط الصحيح وروايتها قد حصل
 الاتفاق على القول بتعدد يلزم بطريق اللزوم فهم مقدمون
 على غيرهم في رواياتهم وهذا اصل لا يخرج عنه الابدليل فان كان
 الخبر على شرطها معاكاة دون ما اخرج مسلم او غيره من
 على شرط واحد فما يقدم شرط البخاري وحده على شرط مسلم وحده
 تبعا لاصل كل منهما فخرج لنا من هذا ستة اقسام يتفاوت
 درجاتها في الصحة ثم قسمها سبع وهو ما ليس على شرطها اجتماعا
 وانفرادا وهذا التفاوت انما هو بالنظر الى الحبيشة المذكورة
 اما لو رجع في ما هو فوقها باور اخري يقتضي الترجيح فانه يقال
 على ما فوقه اذ قد يعرض للمخوف ما يجعله فائقا كالوكان الحديث
 عند مسلم مثالا وهو مشهور قاصر عن درجة التواتر لكنه حفته فربما
 صار لا يفيد العلم فانه يقدم على الحديث الذي خرج به البخاري

الحديث
لقد

درجاتهم
درجاتها

8 البخاري اذا كان فردا مطلقا وكالوكان الحديث الذي لم يخرجاه من
 ترجمته وصفت بكونها اصح الاسانيد كاللذين نافع عن ابن عمر فانه
 يقدم على ما انفرد به اعداها مثلا لا سيما اذا كان في اسناده من فيه مقال
 فان خف الضبط اي قل يقال حق القوم خفوا قلوا والمراد من
 بقية الشروط المتقدمة في حد الصحيح فهو الحسن لذاته لا لشيء خارج وهو
 الذي يكون حسنه بسبب الاعتقاد نحو حديث المستور اذا اعتقد
 طريقه وخرج باسقاط بلاه الاوصاف الضعيف وهذا القسم من الحسن
 مشارك للصحيح في الاحتجاج به وان كان دونه في الوثبة وشاب
 له في انقسامه الى مراتب بعضها فوق بعض وبكثرة طرق يقتضيه
 وانما يحكم له بالصحة عند تعدد الطرق لان الصورة المجموعة قوة تجبر
 القدر الذي قصر به ضبط راوي الحسن عن راوي الصحيح ومن عده
 يعلق الصحة على الاسناد الذي يكون حسنا لذاته وانفرد اذ تعدد
 وهذا حيث ينفرد الوصف فان جمعا اي الصحيح والحسن في وصف
 واحد كقول الترمذي وغيره حديث حسن صحيح فالتعدد الحاصل من
بعضها انما هو اصل اجتمعت فيه شروط الصحة او قصر عنها وهذا
 حيث يحصل منه التفرع بتلك الرواية وعرف بهذا جواب من اسئل
 بلحي بين الوصفين فقال الحسن قاصر عن الصحيح ففي الجمع بين الوصفين
 اثبات لذلك القصور ونفيه وحصل الجواب ان تودد ائمة الحديث
 في حال ناقلة اقبضوا للمجتهدين لا يصفه بل احمد الوصفين فيقال فيه
 حسن باعتبار وصفه عند قبح صحيح باعتبار وصفه عند قبح وغاية
 ما فيه انه حذف منه حرف التودد لان حقه ان يقول حسن او صحيح وهذا
 كما يحذف حرف العطف من الذي تعدد وعلى هذا فما قيل فيه حسن
 صحيح دون ما قيل فيه صحيح لان الجمع اقوي من التودد وهذا حيث

طرقه

استشكل

حصل التفرّد والآي اذا لم يحصل التفرّد فالطلاق الوصفين معا علي
 الحديث يكون باعتبار اسنادين احدهما صحيح والاخر حسن
 ويجوز انما قبل فيه حسن صحيح فلو ما قبل فيه صحيح فقط اذا كان
 فردا لان كثرة الطرق تقوي فان قيل قد مرح الترمذي بان شرط الحسن
 ان يروي من غير وجه فكيف يقول في بعض الاحاديث حسن غريب
 لانعرف الا من هذا الوجه فالجواب هو ان الترمذي لم يعرف
 الحسن مطلقا وانما عرف بنوع خاص منه وقع في كتابه وهو ما يقول
 فيه حسن من غير وجه افرى وذلك انه يقول في بعض الاحاديث
 حسن وفي بعضها صحيح وفي بعضها غريب وفي بعضها حسن صحيح
 غريب وتريفة انا وقع على الاول فقط وعبارته توشد الي
 ذلك حيث قال في اخر كتابه وما قلنا في كتابنا حديث حسن فانما
 اردنا به حسن اسنادا عندنا وكل حديث يروي لا يكون راوية
 مترا بكذب ويروي من غير وجه نحو ذلك ولا يكون شاذا
 فهو عندنا حديث حسن ففرق بهذا انه انما عرف الذي هو يقول
 فيه حسن فقط اما ما يقول فيه حسن صحيح او حسن غريب
 صحيح غريب فلم يفرج على ترفيعه كالم يفرج على ترفيعه ما يقول
 فيه صحيح فقط او غريب فقط وكان ترك ذلك استغناء شريفة
 عند اصل الفرق واقترع على ترفيعه ما يقول فيه كتابه حسن
 فقط اما الغرضه واما لانه اصطلاح جديد ولذلك قيده بقوله
 عندنا ولم ينسب الي اصل الحديث كما فعل الخطابي وبهذا الترتيب
 يندفع كثير من الارادات التي طال البحث فيها ولم يسفر وجه حقيقها
 والله الحمد على الهم وعلمه وزيادة رواياتهم اي الصحيح والحسن
 مقبولة ما لم تقع منافية لرواية من هو اوثق مما لم يذكر تلك

حسن صحيح
 حسن صحيح
 حسن صحيح
 حسن صحيح

تلك الزيادة لان الزيادة اما ان تكون لانتفاء بعضها وبين رواية عن
 لم يذكرها فانه تقبل مطلقا لانها في حكم الحديث المستقل الذي يتفرّد به
 الثقة ولا يرويه عن شيخه غيره ولما ان تكون منافية بحيث يلزم من
 قبولها رد الرواية الاخرى فلهذا تقع الترجيح بينها وبين معارضها
 فيقبل الجميع ويرد المروج واشتهر عن جمع من العلماء القول بقبول
 الزيادة مطلقا من غير تفصيل ولا يتأتى ذلك على طريق الحديثين
 الذين يشترطون في كل الصحيح ان لا يكون شاذا لم يفسرؤن الشذوذ
 بخالفة الثقة من هو اوثق منه والعجب من اغفل ذلك مطلقا منهم
 مع اعترافيه باشتراط انتفاء الشذوذ في حديث الصحيح وكذلك الحسن
 والمنقول من ائمة الحديث المتقدمين كعبد الرحمن بن مهران ويحيى
 بن القطان واحمد بن حنبل ويحيى بن معمر وعلي بن المدني
 والبخاري وابي رزعة الرازي وابي حاتم والفسائي والدارقطني
 وغيرهم اعتبار الترجيح فيما يتعلق بالزيادة وغيرها ولا يعرف عن احد
 منهم اطلاق قبول الزيادة واعجب من ذلك اطلاق كثير من الشافعية
 ان زيادة الثقة مع انفس الشافعية يدل على غير ذلك فانه
 قال في اثناء كلامه على ما يعتبر به حال الراوي في ضبط ما نصه ويكون
 اذا ترك احدا من الحفاظ لم يخالفه فان خالفه فوجد حديثه انقص
 كان في ذلك دليل على صحة مخرج حديثه ومتى خالف ما وصيف امر
 ذلك بحديثه انتهى كلامه ومقتضاه انه اذا خالف فوجد حديثه ازيد
 امر ذلك بحديثه فدل على ان زيادة العدل عندنا لا يلزم قبولها
 وانما تقبل من الحفاظ فانه اعتبار ان يكون حديث هذا المخالف انقص
 من حديث من خالفه من الحفاظ وجعل نقصان هذا الراوي
 من الحديث دليلا على صحة حديثه لانه يدل على تحريم وجعل ما عدا ذلك

مضاجدينه فدخلت فيه الزيادة فلو كانت عنده مقبولة
مطلقا لم تكن مفرقة بحديث صاحبها والله اعلم فان خولف
اي الراوي يارحم منه لمزيد ضبط او كثرة عدد او غير ذلك من
وجوه الترجيحات فالراجح يقال له المحفوظ ومقابل له وهو المروج
يقال له الشاذ مثال ذلك ما رواه الترمذي والنسائي وابن ماجه
من طريق ابن عبينه عن عمرو بن دينار عن عوسجة عن ابن
عباس رضي الله عنهما ان رجلا توفي في عهد رسول الله صلى الله عليه
وسلم ولم يدع وارثا الا مولا هو اعتقه الحديث وتابع ابن
عبينه على وصليه ابن جريج وغيره وخالفهم حماد بن زيد فرواه
عن عمرو بن دينار عن عوسجة ولم يذكر ابن عباس قال ابو حاتم لا يظن
حديث ابن عبينه انه انتهى فحماد بن زيد من اهل العدالة والضبط
ومع ذلك نصح ابو حاتم رواية من هم اكثر عدد امانه وعرف من
هذا التقدير ان الشاذ ما رواه المقبول مخالفا لما هو اولى منه وهذا
هو للعتد في تعريف الشاذ بحسب الاصطلاح وان وقعت
المخالفة مع الضعيف فالراجح يقال له المعروف وسيمه
المذكور ما رواه ابن ابي حاتم من طريق حبيب بن حبيب
وهو اخو حمزة بن حبيب الزيات المقرئ عن ابي اسحق عن العيزار
بن حريث عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من
اقام الصلوة وفي الزكوة وحج وصام وقرى الضيف دخل الجنة
قال ابو حاتم هو منكر لانه غيره من الثقات رواه عن ابي اسحق
موقفا وهو المعروف وعرف بهذا ان بين الشاذ والمكرر
عموما وخصوصا من وجه لان بينهما اجتماعا في اشتراط المخالفة
واخترافا في ان الشاذ رواية ثقة او صدوق والمكرر رواية

10
رواية ضعيف وقد غفل من سوي يديها والله اعلم وما تقدم ذكره
من الفرق النسبية ان وجد بعد ظن كونه فدا قد وافقه غيره فهو
التابع يكسر الوحدة والمتابعة على مراتب ان حصلت للراوي نفسه
فهو التامة وان حصلت لشخصه فمخفوق فهو القاصرة ويستفاد
منها التقوية مثال المتابعة التامة ما رواه الشافعي في الام عن مالك
عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر رضي الله عنهما ان رسول الله صلى الله
عليه وسلم قال الشهر تسع وعشرون فلا تصوموا حتى تروا الهلال
ولا تقطروا حتى تروه فان غم عليكم فاكلوا العدة ثلثين فهذا الحديث
بهذا اللفظ ظن ان الشافعي تقرب به عن مالك فعدوه في غوابه
لان اصحاب مالك رواه عنه بهذا الاسناد بلفظ فان غم عليكم
فاقدروا له لكن وجدنا الشافعي متابعا وهو عبد الله بن مسلمة القتيبي
كذلك اخرجه البخاري عنه عن مالك وهذه متابعة تامة ووجدنا
له ايضا متابعة قاصرة في صحيح ابن حزم من رواية عامر بن محمد عن
ابيه محمد بن زيد عن جده عبد الله بن عمر بلفظ فاكلوا ثلثين وفي صحيح مسلم
عن ابن عمر عن ابي عمر عن نافع عن ابن عمر بلفظ فاقدروا ثلثين
ولا يقتصر في هذه المتابعة سواء كانت تامة او قاصرة على اللفظ بل لو
جاءت بالمعنى لكفي لكنها مختصة بكونها من رواية ذلك الصحابي وان
وجد متن يروي من حديث صحابي اخر يشبهه في اللفظ والمعنى
او في المعنى فقط فهو الشاهد ومثاله في الحديث الذي قدمناه ما رواه
النسائي من رواية محمد بن حنن عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم
فذكر مثل حديث عبد الله بن دينار عن ابن عمر سواء فهذا باللفظ
واما بالمعنى فهو ما رواه البخاري من رواية محمد بن زياد عن ابي هريرة بلفظ
فان غم عليكم فاكلوا عدة شعبان ثلثين وخص قوم المتابعة بمحصل

باللفظ سواء كان رواية ذلك الصحابي ام لا والشاهد بما يحصل بالمعنى
كذلك وقد يطلق المتابعة على الشاهد بالعكس والامر فيه سهل
واعلم ان تتبع الطرق من الجوامع والمسانيد والاعزاء لذلك الحديث
الذي يظن انه قد يعلم هل له متابع او لا هو الاعتباري وقول ابن
الصلاح معرفة الاعتبار والمتابعات والشواهد قديم ان الاعتبار
قسم لها وليس كذلك بل هو هيئة التوصل اليها وجميع ما تقدم من قبيل
المقبول يحصل فائدة تقسيمه باعتبار موافقة عند المعارضة ثم المقبول
ايضه الى معول به وغير معول به لانه ان سلم من المعارضة اي لم يأت
خبر بضادة فهو الحكم وامثلة كثيرة وان عورض فلا يخلو اما ان يكون
معارضة مقبولا مثله او يكون مردودا كالثاني لا اثر له لان القوي لا يؤثر
فيه مخالفة الضعيف وان كانت المعارضة بمثل فلا يخلو اما ان يكون
الجمع بين مدلوليها بخير يفسف او لا فان امكن الجمع فهو النوع الذي
يختلف الحديث ومثله ابن الصلاح بحديث لا عدوي ولا طيرة مع
حديث فر من الجذوع فرارك من الاسد وكلاهما في الصحيح فظاهرها
التعارض ووجه الجمع بينهما ان هذه الامراض لا تعقب بظهور
الله سبحانه وتعالى جعل مخالطة المريض بها للصالح سببا لعدائه
مرضه ثم قد يختلف ذلك عن سببه كما في غيره من الاسباب
كذا جمع بينهما ابن الصلاح بتعالفهما والاولي في الجمع بينهما ان يقال
ان نفيه صلى الله عليه وسلم للعدوي باق على عمومه وقد عرفت
صلى الله عليه وسلم لا يهدي شيئا وقوله صلى الله عليه وسلم لمن
عارضه بان البعير الاجرب يكون في الابل الصبيحة فيخالطها فيجرب
حيث رد عليه بقوله فمن اعدى الاول يعني ان الله سبحانه وتعالى
ابتداء ذلك في الثاني كما ابتداء في الاول واما الامر بالفرار من الجذوع

11
الجذوع فمن باب سد الذرائع لتلايقف الشخص الذي يخالطه شيء
من ذلك بتقدير الله ابتداء لا بالعدوي فيقضي الجرح فام يتجنبه
جسم المادة والله اعلم وقد صنف في هذا النوع الساق في رحمة الله
كتاب اختلاف الحديث لكنه لم يقصد استيعابه وصنف فيه بعد
ان قتيبة والطاوي وغيرهما وان لم يكن الجمع فلا يخلو اما ان يعرف
التاريخ او لا فان عرف فثبت المتأخر به او بامره منه فهو الناسخ
والاخر المنسوخ والنسخ رفع تعلوق حكم شرعي بدليل شرعي متأخر منه والا
سخ ما دل على الرفع المذكور وتسمية ناسخا مجاز لان النسخ في الحقيقة
هو الله تعالى ويعرف النسخ بامور امرها ما ورد في النص الحديث بزيادة
في صحيح مسلم كنت زيارتكم عن زيارة القبور الا فرور وها فانها
تذكر الاخرة ومنها ما يخرج الصحابي بانه متأخر كقول جابر كان
اخرا لامر بين من رسول الله صلى الله عليه وسلم ترك الوضوء وما
مسته النار اخرجها اصحاب السنن ومنها ما يعرف بالتاريخ
وهو كثير وليس منها ما يرويه الصحابي المتأخر الاسلام معارضا
نسخ عليه لاحتمال ان يكون سمعه من صحابي اخر اوقع من المتقدم
المذكور او مثله فارسله لكن ان وقع التصريح بسامعه من النبي صلى
الله عليه وسلم فيجوز ان يكون ناسخا بشرط ان يكون لم يتخل عن النبي
صلى الله عليه وسلم شيئا قبل اسلامه واما الاجماع فليس بناسخ
بل يدل على ذلك وان لم يعرف التاريخ فلا يخلو اما ان يكون ترجيح احدهما
على الاخر بوجه من وجوه الترجيح المتعلقة بالمتن او بالسناد او لا
فان امكن الترجيح تعين المصير اليه والا فلا فصار ما ظاهره النسخ
واقعا على هذا الترتيب للجمع ان امكن فاعتبار النسخ والمنسوخ
فالترجيح ان تعقب في التوقف عن العمل باحد الحديثين والتعسير

بالتوقف لولي من التعبير بالساقط لان خفاء ترجيح احد على الاخر
انما هو بالنسبة للمعتبر في الحالة الواضحة مع احتمال ان يظهر لغيره ما خفي
عليه وانما علم المردود وموجب الرد اما ان يكون بسقط من اسناد
او طعن في راو على اختلاف وجوه الطعن اعلم ان يكون لامر
يرجع الى ديانة الراوي او الى ضبطه فالتسقط اما ان يكون من مبادي
السند من تصرف مصنف او من اخره اي الاسناد بعد التابعي
او غير ذلك فالاول المعلق سواء كان الساقط واحدا او اكثر و
بينه وبين المحض الا في ذكره عموم وخصوص من وجه فمن حيث
تعريف المحض بانه سقط منه اثنان فصاعدا يجتمع مع بعض
صور المعلق ومن حيث تقييد المعلق بانه من تصرف المصنف
من مبادي السند يفترق من اذهوا من ذلك ومن صور المعلق
ان يحذف جميع السند ويقال مثالا قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
ومنها ان يحذف الاصحابي او التابعي والصحابي معا ومنها
ان يحذف من حديثه ويضيفه الي من وقته فان كان من وقته شيئا
لذلك المصنف فقد اختلف فيه هل يسمى تخليفا او لا والعيب في
هذا التفصيل فان عرف بالنسبة والاستقراء فاعلم ذلك مدس
فرضي به والا فتعلق وانما ذكر التعليق في قسم المردود للجهل
بجمال المحذوف وقد عجم بجملة ان عرف بان يبيح مستي من وجه اخر
فان قال جميع من احذق ثقات جاءت مسألة التعديل على الارام
وعند الجمهور لا يقبل حتى يبيح لكن قال ابن الصلاح هنا ان وقع المحذف
في كتاب التزيت صحة كالبخاري فان يبيح فيه بالجمع دل على انه ثبت
استاده عنده وانما حذف لغيره من الاعراض وما اوتي فيه بغير
الجمع فيه مقال وقد اوضحنا امثلة ذلك في النكت على ابي الصلاح

12
الصالح والثاني وهو ما سقط من اخره من بعد التابعي هو المرسل صورة
ان يقول التابعي سواء كان كبيرا او صغيرا قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
كذا او فعل كذا او فعل بحضرة كذا ونحو ذلك وانما ذكر في قسم المردود
للجهل بجمال المحذوف لانه يحتمل ان يكون صحابيا ويحتمل ان يكون تابعيا
وعلى الثاني يحتمل ان يكون ضعيفا ويحتمل ان يكون ثقة وعلى الثاني
يحتمل ان يكون حمل عن صحابي ويحتمل ان يكون حمل عن تابعي اخر وعلى
الثاني فيجوز الاحتمال السابق ويتعدد اما بالتعويض العقلي فالي الا نهاية
له واما بالاستقراء فالي ستة او ابي سبعة وهو اكثر ما وجد من رواية
بعض التابعين عن بعض فان عرف عادة التابعي انه لا يرسل الا عن
ثقة فذهب جمهور المحدثين الى التوقف لبقاء الاحتمال وهو احد قولي
احمد وثانيهما وهو قول المالكيين والكوفيين يقبل مطلقا وقال الشافعي
يقبل ان اعتضد بحديثه من وجه اخر يثبت الطريق الاولي مسندا كان
او مرسل لا يترجح احتمال كون المحذوف ثقة في نفس الامر ونقل ابو بكر
ابن ابي شيبة والحنفية وابو الوليد الباجي عن المالكية ان الراوي اذا كان
يرسل عن الثقات وغيرهم لا يقبل مرسل اتفاقا والقسم الثالث من اقسام
السقط من الاستناد ان كان باثنين فصاعدا من التولي فهو المحض والا
فان كان السقط باثنين غير متواليين في موضعين مثالا فهو المنقطع وكذا
ان سقط واحد فقط او اكثر من اثنين لكن بشرط عدم التولي ثم ان السقط
من الاسناد قد يكون واضحا يحصل الاشتراك في معرفته لكونه الراوي
مثلا لم يعاصر من روي عنه او يكون خفيا فلا يدركه الا الائمة المحدثون المطلقون
على طرق الحديث وعلى الاسناد فالاول وهو الواضح يدركه بعد التلاقي

بين الراوي وشيخه يكون لم يدرك عصره او ادركه لكن لم يجتمعا وليست له
منه اجارة ولا وجادة ومن ثم اهتمت الى التاريخ لتفهمه تحوير مواليد الرواة
ووفياتهم واوقات طلبهم وارحامهم وقد افترق اقوام ادعوا الرواية
عن شيوخ ظهر بالتاريخ كذب دعواهم والقسم الثاني وهو الخفي المدلس
بفتح الهمزة سمي بذلك كون الراوي لم يسم من حدثه به واستفاق من الدلس
بالتحريك وهو اختلاط الظلال سمي به لاشتراكها في الخفاء ويرد المدلس
بصيغة من ضيع الاداء محتمل وقوع اللقي بين المدلس ومن اسند عنه كمن
وكذا قال ومثي وقع بصيغة مرجحة لا تجوز فيها كانه لا ذبا وحكم من
ثبت فيه التدليس اذا كان عدلا ان لا يقبل منه الا ما طرح بالحديث على الاصح
وكذا المرسل الخفي اذا صدر من معاصر لم يلق من حدث عنه بل بينه وبينه
واسطه والفرق بين المدلس والمرسل الخفي دقيق حاصل تحريه بما ذكره هنا
وهو ان التدليس يختص بمن روي عن عرف لقائه اياه فاما ان عامه ولم
يعرف انه لقيه فهو المرسل الخفي ومن ادخل في تعريف التدليس العامة ولو غير
لحق لزومه دخول المرسل الخفي في تعريفه والصواب التفرقة بينهما وبين ان عبا
اللقي في التدليس روى العامة وحدها لا بد منها طباق اصل العلم بالحديث
على ان رواية الخضر ميث كابي عثمان الكهلي وقيل برابي حازم عن النبي
صلى الله عليه وسلم من قبل الارسل لان قيل التدليس ولو كان مجرد العامة
يكفي براه التدليس كان هو كاد مدلسين لانهم عامر النبي صلى الله
عليه وسلم قطعوا ولكن لم يعرف هل لقوه ام لا ومتى قال باسراط اللقاء في
التدليس الامام الشافعي وابوبكر البزار وكلام الخطيب في الكفاية يقتضيه
وهو المعتمد ويعرف عدم الملاقة باخباره عن نفسه بذلك او يجوز امام

13
امام مطلع ولا يكفي ان يقع في بعض الطرق زيادة راويينها لاحتمال ان يكون
من الزيد ولا يحكم في هذه الصورة بحكم كلي لتعارض احتمال الاتصال والافتراق
وقد صنف في الخطيب كتاب التفصيل بلهم المراسيل وكتاب المزني في
منقول الاسانيد وانتهت ههنا اقسام حكم الساقط من الاسناد في الطعن
يكون بخسرة اشياء بعضها اشده في القدر من بعض خمسة منها يتعلق
بالعدالة وخمسة يتعلق بالضبط ولم يحصل الاعتناء بتمييز احد القسمين
من الاخر لمصلحة اقتضت ذلك وهي ترتيبها على الاشد فالاشد في حجب
الودي على سبيل التدليس لان الطعن اما ان يكون لكذب الراوي في الحديث النبوي
بان يروي عنه صلى الله عليه وسلم ما لم يقله متعمدا لذلك او تهمة
بذلك بان لا يروي ذلك الحديث الا من جهلة ويكون مخالف القول بالمعروفة
وكذا من عرف بالكذب في كلامه وان لم يظهر منه وقوع ذلك في الحديث النبوي
وصداه ون الاول او تخشى غلظه اي كثرة او غفلة عن الاتقان او فسق
بالعمل والقول مما لا يبلغ الكفر وبينه وبين الاول عموم وخصوص وانما افرق
لانه القدر به اشده في هذا الفن واما الفسوق بالمعتقد فسيأتي
بيانه او وجهه بان يروي على سبيل التوضيح او مخالفة للشقات او جهالة
بان لا يعرف فيه تعديل ولا تخرج ميثي او بدعيه وهي اعتقاد ما احدث
على خلاف المعرف عن النبي صلى الله عليه وسلم كاجادة بل يزوج شبهة
او سوء حفظه وهي عبارة عن كايكون غلظه اقل من اصابعه والقسم
الاول وهو الطعن بكذب الراوي في الحديث النبوي هو الموضوع و
الحكم عليه بالوضع لانه هو بطريق الظن الغالب لا بالقطع اذ قد يصدق الكذب
لكي لا يهل العلم بالحديث ملكة قوية يميزون بها ذلك وانما يقع بذلك من يكون

اطلاعه تاما وذهنه ثاقبا و فهم قويا ومعرفة بالقرائن الدالة على ذلك ممكنة
وقد يعرف الوضع باقرار واضعه قال ابن دقيق العيد كفى لا يقطع بذلك
لاحتمال ان يكون كذب في ذلك الاقرار انتهى و فهم منه بعضهم انه لا يعمل بذلك
الاقرار اصلا وليس ذلك مرادة وانما نفي القطع بذلك ولا يلزم من نفي
القطع نفي الحكم لان الحكم يقع بالظن الغالب وهو هنا كذلك وولاد ذلك
ما سأل قتل المقر بالقتل ولا رجم المجتوف بالزنا لاحتمال ان يكونا كاذبين
فيما اعترف به ومن القرائن التي يدرك بها الوضع ما يؤخذ من حال
الراوي كما وقع لما عوذ بن احمد انه ذكر بحضرة الخلاف في كون الحسن
سمع من ابي هريرة او لا فساق في الحال اسنادا الى النبي صلى الله عليه وسلم
انه قال سمع الحسن من ابي هريرة وكما وقع لضياف ابن ابراهيم حيث دخل
علي المدي فوجه يلعب بالجماع فساق في الحال اسنادا الى النبي صلى الله عليه وسلم
عليه وسلم انه قال لا تسبقوا الائمة حتى توفى او يضل او يهاجر او يهاجر في دار
في الحديث او جناح فعرف المدي انه كاذب كاجله فامر بدفع الجماع ومنها
ما يؤخذ من حال المروي كان يكون مناقضا لنص القرآن والسنة النبوية
او الاجماع القطعي او مرجح العقل حيث لا يقبل شيء من ذلك التاويل من غير
المروية تارة يخترعه الواضع وتارة ياخذ كلام غيره كبعض السلف
الصالح او قدماء الحكماء او الاسرائليات او ياخذ حديثا ضعيفا الاسناد
فيركبه اسنادا صحيحا البروج والحامل الواضع على الوضع اما عدم الدين
كالزنادقة او غلبة الجهل كبعض المعتبدين او فرط العصبية كبعض
المقلدين او اتباع هوى بعض الرؤساء او الاعراب لقصد الاشهاد
وكل ذلك حرام باجماع من يعتد به الا ان بعض الكرامية وبعض المتصوفة

16
المتصوفة نقل عنهم اباحة الوضع في التزويج والترهيب وهو خطأ
من فاعله نشاء عن جهل لان التزويج والترهيب من جملة الاحكام
الشرعية والتفقوا على ان تعمد الكذب على النبي صلى الله عليه وسلم
من الكبائر وبالغ ابو محمد الجويني فلف من تعمد الكذب على النبي
صلى الله عليه وسلم والتفقوا على تحريم رواية الموضوع الامرونا
ببيان لقوله صلى الله عليه وسلم من حدث عني بحديث يؤي
انه كذب فهو واحد لما بين اخبره مسلم والقسم الثاني من اقسام
الردود وهو ما يكون بسبب تهمة الراوي بالكذب هو المروي
والثالث المنكر على رأي من لا يشترط في المنكر قيد المخالفة ولا الرابع
والخامس في من غش غلطه او كثرت غفلة او ظهر فسق فحذبه
منكر في الوهم وهو القسم السادس واذا افهم به لطول الفصل
ان اطلع عليه اي على الوهم بالقرائن الدالة على وهم رواية من وصل
موسى او مسطع وادخل حديث في حديث او عوذ ذلك من
الاشياء الفارحة ويحصل معرفة ذلك بكثرة التبع وجمع الطرق
في هو المحلل وهو من اغنى انواع علوم الحديث وادقها واليقع
به الا من رقه الله فهما ثاقبا وحفظا واسعا ومعرفة تامة بمراتب
الرواية وملازمة قوة بالاسانيد والمسنون ولهذا لم يتكلم فيه الا قليل
من اهل هذا الشأن كعلي بن المديني واحمد بن حنبل والبخاري
ويعقوب بن ابي شيبة وابي حاتم وابي زرعة والدارقطني وقد
يقهر عبارة المحلل عن اقامة الحجج على دعواه كالصيرفي في نقد
الدينار والدرهم ثم المخالفة وهو القسم السابع ان كانت واقعة
بسبب تغيير السياق اي سياق الاسناد فالواقع فيه ذلك
التغيير هو مذهب الاسناد وهو اقسام الاول ان يروي جماعة

الحديث باسناد مختلفة فيرويه عنهم راوي فجمع الكل على اسناد واحد من تلك الاسانيد ولا يبين الاختلاف الثاني ان يكون المتن عند راوي باسناد الاطراف منه فانه عنده باسناد اخر فيرويه روا عنه تاما بالاسناد الاول ومنه ان يسمع الحديث من شيخه الاطراف منه فيسحبه عن شيخه بواسطة فيرويه راويه عنه تاما بحذف الواسط الثالث ان يكون عند الراوي متنان مختلفان باسنادين مختلفين فيرويه راويه عنه مقتطعا على احد الاسنادين او يروي احد الحديثين باسنادا مخصوصا به كمن يزيد فيه من المتن الاخر ما ليس في الاول الرابع ان يسوق الاسناد فيعرف من له عارض فيقول كلاما من قبل نفسه فينقل بعض من سمع ان ذلك الكلام هو متن ذلك الاسناد فيرويه عنه كذلك هذه اقسام مدرج الاسناد وما مدرج المتن فهو ان يقع في المتن كلام ليس منه فتارة يكون في اوله وتارة في اثنائه وتارة في اخره وهو اكثر لانه يقع بمطاف جملة على جمل او بجمع موقوف من كلام الصحابة او من بعدهم بمخرج من كلام النبي صلى الله عليه وسلم من غير فصل فهذا هو مدرج المتن ويدرك الادراج بوزن مفضلة للدرج المذراج مما درج فيه او بالتفصيل على ذلك من راوي او من بعض الائمة المطاعين او باستحالة كون النبي صلى الله عليه وسلم يقول ذلك وقد صنف الخطيب في المدرج كتابا بالتحفة وزدت عليه قدرا ذكر مرتبة او اكثر والله الحمد وان كانت المخالفة بتقدمه وتأخير اي في الاسماء مكررة بى كعب وكعب بى مرة لان اسم احدى اسم اب الاخر فهذا هو الملقوب والخطيب فيه كتاب رافع الارتياب وقد يقع القلب في المتن ايضا كحديث ابي هريرة رضي الله عنه عند مسلم في السبعة الذين يظلهم الله في ظله يوم لا ظل ظل غيره ورجل

ورجل تصدق بصدقة اخفاها حتى لا يعلم بمينه ما يتفق شأله فهذا ما انقلب على احواله رواة انما هو حتى لا يعلم شأله ما يتفق عليه كذا في الصحيحين او ان كانت المخالفة بزيادة راوي في اثناء الاسناد ومن لم يزد ما اتفق على زاده فهذا هو المزيدي فيقتل الاسانيد وشرطه ان يقع التفرج بالسامع في موضع الزيادة والافنى كاذم معناه مثلا ترجعت الزيادة او ان كانت المخالفة بابداله اي الراوي ولا مزج لاحد الراويين جلا الاخر في هذا هو المضطرب وهو يقع في الاسانيد غالبا وقد يقع في المتن لكن قل ان يحكم المحدث على الحديث بالاضطراب بالنسبة للاختلاف في المتن دون الاسناد وقد يقع الاستبدال ابدال محمد بن ابراهيم بن حنيفة امتحان فاعله كواقع البخاري والعقيلي وغيرهما وشرطه ان لا يستمر عليه بل ينتهي بانتهاء الحاجة فلو وقع ابدال عمدا لمصلحة بل لا غراب مثلا فهو من اقسام الموضوع ولو وقع غلطا فهو من القلوب والمحلل وان كانت المخالفة بتغيير في او حرف مع بقاء صورة الخط في السياق فان كان ذلك بالنسبة الى النقط فالمصحف وان كان بالنسبة الى الشك فالمحرق ومعرفة هذا النوع مهمة وقد صنف فيه الواحد العسكري وابو الحسن الدارقطني وغيرهما واكثر ما يقع في المتن وقد يقع في الاسماء التي في الاسانيد ولا يجوز تعدد تغيير صورة المتن مطلقا ولا الاختصار منه بالنقص ولا ابدال اللفظ المراد باللفظ المراد في العالم بعد اللغات اللفاظ وبما يحتمل المعاني على الصحيح في المسئلتين اما اختصار الحديث اكثر من على جوارحه بشرط ان يكون الذي يختصره عالما لان العالم لا ينقص من الحديث الا ما لا يتعلق له بما يبقيه منه بحيث لا يختلف الدلالة ولا يخلو البيان حيث يكون المذكور والمذكوف بمنزلة خبرين او يدل ما ذكره على ما حذفه بخلاف الجاهل فانه قد ينقص ما له تعلق كترك الاستثناء واما الولاية فالاختلاف فيها

اولا قد درست من دور العثماني والحق في هذا حديثه في صحيحه
شأنه في هذا شأنه
مسألة في
السرقة

لو كان

بالعنف

شهير والكثر على الجواز ايضا ومن اقوي حججهم الجمع على جواز شرح الشريعة
لجميع بلسانهم للعارفين به فاذا جاز الابدال بلغة اخرى فجواز اللغة العربية
اولي وقيل انما يجوز في المقربات دون المركبات وقيل انما يجوز لمن يستحق
اللفظ لتمكنه من التفريق فيه وقيل انما يجوز لمن كان يحفظ الحديث ففني لفظه
وبقي معناه مرتباً في ذهنه فله ان يروي بالمعنى لمصلحة تحصيل العلم منه
بخلاف من كان مستحضر للفظه وجميع ما تقدم يتعلق بالجواز وعدمه
ولاشك ان الاولي ابراد الحديث بالمحافظة دون التفريق فيه قال القاضي عياض
ينبغي سد باب الرواية بالمعنى لئلا يتسلط من لا يحسن فهمه فيظن انه يحسن
كما وقع لكثير من الرواة قديما وحديثا والله الموفق فان خفي المعنى بان كان اللفظ
مستعملاً بلفظة احتيج اليها الكتب المصنفة في شرح الغريب لكتاب ابي عبيد القاسم
بن سلام وهو غير مرتب وقدرته الشيخ موفق الدين ابن قدامة علي
المروفي واجمع منه كتاب ابي عبيد المروفي وقد اعتنى به الحافظ ابو موسى
المديني فنقح عليه واستدرك ولزم محشي كتاب اسمه الفائق حسن
الترتيب ثم جمع الجميع ابن الاثير في النهاية وكتاب اسماء الكتب تناول مع اعواز
قليل فيه وان كان اللفظ مستعملاً بكثرة لكن في مدلوله دقة احتيج اليها الكتب المصنفة
في شرح معاني الاخبار وبيان المسائل منها وقد اكثر الائمة من التمانيف في ذلك
كالطحاوي والخطابي وابن عبد البر وغيرهم ثم الجواز الراوي وهو السبب
الثامن في الطعن وسبب امر ان احدهما ان الراوي قد يكثر نعوته من كنية
اولقب او وصف او مرفة او نسب فيشتهر بشئ منها فيذكره غيره ويستلزم
من الاعراض فيظن انه امر فيحصل الجرح بحاله ومنفوق فيه اي في هذا النوع الموضع لا وجه
للمع والتفريق واجاد فيه الخطيب وسبقه اليه عبد الغني هو ابي سعيد المصنف

فقط

المصنف وهو الازدي ايضا في التصور ومن امثلة محمد بن السائب بن بشر
الطاهري فنسب بعضهم اليه فقه فقال محمد بن بشر وسماه بعضهم حاد بن السائب
وكتاه بعضهم ابا النضر وبعضهم ابا سعيد وبعضهم ابا هشام فصار يظن
انه جملة وهو واحد ومن لا يعرف حقيقة الامر فيه لا يعرف شيئاً من ذلك والله
العليم ان الراوي قد يكون مقبلاً من الحديث فلا يكثر الاخذ عنه وقد صنفوا
فيه الوجدان وهو من لم يرو عنه الا واحد ولو سمي الراوي في جمعه
مسلم والحسن بن سفيان وغيرهما او لا يسمي الراوي اختصاراً من الراوي
عنه كقوله اخبرني فلان او شيخ او رجل او بعضهم او ابن فلان يستدل على
معرفة اسم المهر بوروده من طريق اخرى مسمي وصنفوا فيه المهرات ولا يقبل
حديث المهر مالم يسم راويه لان شرط قبول الخبر عدالة راويه ومن ابراه اسم الراوي
عنه فكيف عدالة وكذا لا يقبل خبره لو ابراه بلفظ التعديل كاذي يقول الراوي
عنه اني الثقة لانه قد يكون ثقة عند مجرح واحد غيره وهذا على الاصح
في المسئلة ولهذا التهمة لم يقبل المرسل ولو ارسله العدل جاز ما به لهذا الاحتمال الجيد
وقيل يقبل تسمي الظاهر اذا لم يجرح بخلاف الاصل وقيل ان كان القائل عالماً اجزاً ذلك
في حق من يوافق في مذهبه وهذا ليس من مباحث علوم الحديث والله الموفق
فان سمي الراوي وانفرد راو واحد بالرواية عنه فهو مجهول العين كالمهر الا ان
يوثقه غيره من افراد عن طريق الاصح وكذا من انفرد عنه اذا كان متاهلاً لذلك
او ان سمي عنه اثنان فصاعداً ولم يوثق فهو مجهول الحال وهو المستور
وقد قيل رواية جماعة بغير قيد ورد بها المهور والتحقيق ان رواية المستور
وغوه ما فيه الاحتمال لا يطلق القول بردها ولا يقبلها بل يقال هو موقوف الى استبانة
حاله كما جزم به امام الحرمين وغوه قول ابن الصلاح في من جرح في غير مفسر

ثم البدعة وهي السبب التاسع من اسباب الطعن في الراوي وهي اما ان تكون بمقتضى ما يعتقدهما يستلزم الكفر او بحسب قول الاول لا يقبل خبر المجهول و قيل يقبل مطلقا وقيل ان كان لا يعتقده حل الكذب لسفرة مقالته قبل التحقيق انه لا يرد كل مقول يبدعه لان كل ما نفع تدعي ان مخالفها مبتدعة وقد تبالح فتكفر مخالفيها فلو اخذ ذلك على الاطلاق لاستلزم تكفير جميع الطوائف فالمتقدم الذي تزد روايته من انكر امر متواتر من الشرح معلوما من الدين بالضرورة وكذا من اعتقده عكسه فاما من لم يكن بهذه الصفة وانفرد بذلك ضبطه بالبريد مع ورعه وتقواه فلا مانع من قبوله والتابع وهو من لا يقضي بدعته التكفير اصلا وقد اختلف ايضا في قبوله ورده فقبل بدم مطلقا وهو بعيد واكثر ما علل به ان يخر رواية عنه ترويح الامه وتوثير الذكر وفي هذا ينبغي ان لا يروي عن مبتدع شي يتشارك فيه غير مبتدع وقيل يقبل مطلقا الا ان اعتقد حل الكذب كما تقدم وقيل يقبل من لم يكن داعية الى بدعة الا ان تزيين بدعته قد عمل على تحريف الروايات وتوحيها على ما يقصده مذهبهم وهذا في الامم واغرب ابن حبان فادعي الاتفاق على قبول غير الداعية من غير قبيل نعم الاكثر على قبول غير الداعية الا ان يروي ما يقوي بدعته فيرد على المذهب المختار و به مرجع الحافظ ابو اسحق ابراهيم بن يعقوب الجوزجاني شيخ ابي داود النسائي في كتابه معرفة الرجال فقال في وصف الرواة ومنهم من لا يبع عن الحق اي عن السنة صادقة اللهم فليس فيه حيلة الا ان يوجه حديثه ما لا يكون منكرا اذ لم يقو به بدعته انتهى وما قاله من جهة لاه العلة التي لها يرد حديث الداعية وارادة فيما اذا كان ظاهرا يروي بوافق مذهب المبتدع ولو لم يكن داعية والله اعلم ثم سوء الحفظ وهو السبب العاشر من اسباب

المتنوع
في
الرواية

سبب الطعن في الراوي

اسباب الطعن والمراد به من لم يجمع جانب اصابته على جانب خطائه و على قبيح ان كان لازما للراوي في جميع حالاته فهو الشاذ على رأي بعض اهل الحديث او كان سوء الحفظ طاريا على الراوي اما الكبر او انه ابصر او لا احترام اكتبه او عدمه بان كان يقصد ما فرجح الى حفظه فساء فهذا هو المختلط والحكم فيه ان ما حدث به قبل الاختلاط اذا تميز قبل واذ لم يميز ووقف فيه وكذا من اشبهه الامر فيه وانما يعرف ذلك باعتبار الاختلاف عنه ومتى توبع السيئ الحفظ بمعتبر كان يكون فوقه او مثله لا دونه وكذا المختلط الذي لم يميز والمستور والاسناد المرسل وكذا المدلس اذ لم يعرف المحدثون منه صار حديثهم حسنا لا ذائلا بل وصفه بذلك المجموع من المتابع والمتابع لان كل واحد منهم لاحتمال كونه رواية صوابا او غير صواب على حد سواء فاذا جاءت من المعبرين رواية موافقة لاحد من روى احد الجانبين من الاحتمالين المذكورين ودل على ذلك في الحديث محفوظا فارتقى من درجة التوقف الى درجة القبول والله اعلم ومع ارتقائه الى درجة القبول فهو مختلط عن رتبة الحسن لانه وراى توقف بعضهم عن اطلاق اسم الحسن عليه وقد انفق ما يتعلق بالمتن من حيث القبول والرد ثم الاسناد وهو الطريق الموصل الى المتن المتن هو غاية ما ينتهي اليه الاسناد من الكلام وهو اما ان ينتهي الى النبي صلى الله عليه وسلم ويقتضي لفظه اما يقرح او كما ان المنقول بذلك الاسناد من قوله صلى الله عليه وسلم او من فعله او من تقريره مثال المرفوع من القول صريحا ان يقول الصحابي سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول كذا او حدثنا رسول الله صلى الله عليه وسلم بكذا او يقول هو او غيره قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا او عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال كذا ونحو ذلك ومثال المرفوع من الفعل يقرح ان يقول الصحابي

المختلط

نعمتها

المتنوع
في
الرواية

انه قال كنا ونحو ذلك راي رسول الله صلى الله عليه وسلم فعل كذا ويقول
هو او غيره كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يفعل كذا او مثل المرفوع
من التقرير يصح ان يقول الصحابي فعلت بحضرة رسول الله صلى الله عليه
وسلم كنا او يقول هو او غيره فعل فلان بحضرة النبي صلى الله عليه
وسلم كنا ولا يذكر انكاه لذلك ومثال المرفوع من القول حكما لا تقرحيا
ما يقول الصحابي لم يأخذ عن الاسرائيليات مالا لجال الاجتهاد فيه ولا به
تعلق ببيان لغة او شرح غريب كالأخبار عن الأمور الماضية من بدء
الخلق واختيار الأنبياء والائمة كاللأم والفتى واحوال يوم القيمة
وكذا الأخبار عما يحصل بفعله ثواب مخصوص او عذاب مخصوص
وانما كان حكم المرفوع لان أخباره بذلك يقتضي خبره مالا لجال
الاجتهاد فيه يقتضي موقفا للقائل به ولا موقف للصحابه الا النبي
صلى الله عليه وسلم او بعض من يخبر عن الكتب القديمة فلم يوافق
الاخبار عن القصة الثاني فاذا كان كذلك فله حكم ما لو قال قال رسول
صلى الله عليه وسلم فهو مرفوع سواء كان مما سمعه منه او عنده بواسطة
ومثال المرفوع من الفعل حكما ان يفعل الصحابي مالا لجال الاجتهاد فيه
فيدل على ان ذلك عن النبي صلى الله عليه وسلم كما قال الشافعي
في صله علي في الكسوف في كل ركعة اكثر من ركعتين ومثال المرفوع
من التقرير حكما ان يخبر الصحابي انهم كانوا يفعلون في زمان النبي صلى الله
عليه وسلم كنا فانه يكون له حكم المرفوع من جهة ان الظاهر اطلاقه صلى
الله عليه وسلم على ذلك لتوضيحه واخبرهم على سؤاله من امور دينهم
لان ذلك الزمان زمان نزول الوحي فلا يقع من الصحابة فعل شيء ويسترون
عليه الا وهو غير ممنوع الفعل وقد استدلل جابر بن عبد الله وابو سعيد
رضي الله عنهما على جواز القول بانهم كانوا يفعلونه والقرآن ينزل ولو كان

الذي

ينزل

انهم

ولو كان مما ينهي عنه النبي من القرآن ويلحق بقولي حكما ما ورد بصيغة الكناية
في موضع الصيغة المرفوعة بالنسبة اليه صلى الله عليه وسلم كقول التابعي عن الصحابي
يرفع الحديث او يرويه او ينيه او رواه او يبلغ به او رواه وقد يقتضون
حذف القول بحذف القائل ويريدون به النبي صلى الله عليه وسلم كقول ابن سيرين
عن أبي هريرة قال قال بقائون قوما للحديث وفي كلام الخطيب انه اصطلاح خافق
بأهل البصرة ومن الصيغ المحتملة قول الصحابي من السنة كذا ان اكثر من بيان ذلك
مرفوع ونقل ابن عبد البر فيه الاتفاق قال واذا قالوا غير الصحابي فذلك مالم يفتوا
بلا صاحب السنة العمري وفي نقل الاتفاق نظر في الشافعي في اصل المسئلة قولان
وذهب اليه غيرهم فيجوز ابو بكر الصديق في الشافعية وابو بكر الرازي في الحنفية
وابن حزم من اصل الظاهر واحتجوا بان السنة تنوّد بين النبي صلى الله عليه وسلم
وبين غيره واجيبوا بان افعال ائمة غير النبي صلى الله عليه وسلم بعيد وقدروي
بالحاجة في محله حديث ابن شهاب عن سالم بن عبد الله بن عمر عن ابيه في قصة
التهجد حين قال له ان كنت تريد السنة فتهجد بالصلاة فقال ابن شهاب فقلت
لسالم افعله رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال وهل يعنون بذلك الاستسنة
فنقل سالم وصحاح السبعة من أهل المدينة واحد الحفاظ من التابعين
عن الصحابة انهم اذا اطلقوا السنة لا يريدون بذلك السنة النبي صلى الله عليه وسلم
واما قول بعضهم انه كان مرفوعا فلم لا يقولون فيه قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
في رواية انه ترك الحج بذلك تورعا واحتياطا ومن هذا قول أبي قلابة عن انس
من سنة اذا تزوج البكر على التيب اقام عندها سبعة اخرجاه في الصحيح قال
ابو قلابة لو شئت لقلت ان انسا رفعة الي النبي صلى الله عليه وسلم ايا لو قلت
لم اكتب لان قوله من السنة هذا معناه لكن ارادة بالصيغة التي ذكرها الصحابي لولي

الذي

ومن ذلك قول الصحابي امرنا بذلك او نهينا عن ذلك فالخلاف فيه كالحلاف في الذي قبله لان
 مطلق ذلك ينصرف بظاهره الى من له الامر والنهي فهو الرسول صلى الله عليه وسلم وخالف
 في ذلك طائفة تمسكوا باحتمال ان يكون المراد غيره كامر القرآن والاجماع او بعض
 الخلفاء او الاستنباط واجيب بان الاصل هو الاول وما عداه محتمل لكنه بالنسبة
 اليه مرجوح وايضا في كونه طاعة ريش اذا قال امرت لا يفهم عنده ان
 ولما قول من قال يحق ان يقبل ما ليس بأمر امر فلا اختصاص له بهذه المسئلة بل هو
 مذكور فيه او صرح فقال امرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم بكذا وهو احتمال
 ضعيف لانه الصحابي عدل عارف باللسان فلا يطلق ذلك الا بعد التحقيق ومن ذلك
 قوله كنا نفضل كذا فله حكم الرفع ايضا كما تقدم ومن ذلك ان يحكم الصحابي على فعل
 من الافعال بانه طاعة لله تعالى او لرسوله او معصية كقول عمار من صام يوم
 الذي يشك فيه فقد عصى ابا القاسم فلم يذاكم الرفع ايضا لان الظاهر ان ذلك
 مما تلقاه عنه صلى الله عليه وسلم او ينتهي غاية الاسناد الى الصحابي
 كذلك اي مثل ما تقدم في كون اللفظ يقتضي التعريف بان المنقول هو من قول
 الصحابي او من فعله او من تقريره ولا يحى فيه جميع ما تقدم بل محظوظ والتشبيه
 لا يشترط فيه المساواة من كل جهة ولما كان هذا المختص بالشيوخ اوان علوم الحديث
 استظهرت فيه الى تعريف الصحابي ما هو فقلت وهو من لقي النبي صلى الله
 عليه وسلم ومنا به ومات على الاسلام ولو تخلفت ردة في الاصح والمراد بالقاء
 ما هو يوم من الجالس والمأشاة ووصول احداهما الى الاخر وان لم يكلمه ويدخل
 فيه رؤية احداهما الاخر سواء كان ذلك بنفسه او بغيره والتعريف باللقبي
 اولى من قول بعضهم الصحابي من رأى النبي صلى الله عليه وسلم لانه يخرج ابن
 ام مكتوم ونحوه من العيان وهم محابة بالتردد واللقاء في هذا التعريف

استطرد به الى

التعريف بالجنس وقولي مؤمنا كالفصل يخرج من حصوله اللقاء المذكور لكن
 في حال كونه كافرا وقولي به فصل ثان يخرج من لقيه مؤمنا لكن بغيره من الانبياء
 لكن هل يخرج من لقيه مؤمنا بانه سيبحث ولم يدرك البعثة فيه نظر وقولي
 مات على الاسلام فصل ثالث يخرج من ارتد بعد ان لقيه مؤمنا ومات
 على الردة كعبيد الله بن جحش وابن خطل وقولي ولو تخلفت ردة اي بين
 لقيه له مؤمنا وبين موته على الاسلام فان اسم الصحبة باق له سواء رجع الى الاسلام
 في حياته او بعد وسواء لقيه ثانيا ام لا وقولي في الاصح اشارته الى الخلاف
 في المسئلة ويدل على رجحان الاول قصة الاشعث بن قيس فانه كان ممن
 ارتد واتى به الي ابي بكر الصديق رضي الله عنه اسير افعاد الى الاسلام فقبل
 منه ذلك وزوجه اخيه ولم يتخلف احد عن ذكره في الصحابة ولا عن تخرج
 احاديثه في السانيد وغيره **تنبيهان** احدهما لا خفاء في رجحان رتبة
 من لاراه صلى الله عليه وسلم وقابل معه او قبل تحت رابته على من لم ياراه
 او لم يحضر معه شيئا وعلى من كلف سير او ماشاة قليلا او راه على بعد
 او في حال الطفولية وان كان شرف الصحبة حاصلا للجميع ومن ليس له منهم
 سماع منه فحديثه مرسل من حيث الرواية وهم مع ذلك معدودون
 في الصحابة لما نالوه من شرف الرؤية وثانيهما يعرف كونه صحابيا بالتواتر او
 الاستفاضة او الشهرة او اخبار بعض الصحابة او بعض ثقات التابعين
 او اخباره عن نفسه بانه صحابي اذا كان دعواه ذلك ما يدخل تحت الاحكام
 . **تنبيه** هذا الاخير جماعة من حيث ان دعواه ذلك نظير دعوى من
 قال انا عدل ويحتاج الى تامل او ينزهه غاية الاسناد الى التابعي وهو من
 لقي الصحابي كذلك وهذا متعلق باللقاء وما ذكره لا يقيد الايمان به

فذلك خاص بالنبي صلى الله عليه وسلم وهذا المختار خلافا لما اشترط في
التابعي طول الملازمة أو صحة السماع أو التميز وبقي بين الصحابة والتابعين
طبقة اختلفت في العاقرم بأي القسرين وهم المخفر مئون الذين ادر كوا
لجاهلية والاسلام ولم يروا النبي صلى الله عليه وسلم فعدم ابن عبد
البر في الصحابة وادعي عياض وغيره ان ابن عبد البر يقول انهم
فيه نظر لانه اقص في خطبة كتابه بانه انا ورواهم ليكون كتابه جامعاً
مستوعباً لاهل القرن الاول والصحاح انهم معدودون في كبار التابعين
سواء عرئ ان الواحد منهم كاه مساجد زمن النبي صلى الله عليه وسلم
كالخليفة ام لا لكن ان ثبت ان النبي صلى الله عليه وسلم ليلة الاسراء كشف له عن
جميع من في الارض فراح فينبغي ان يعد من كان مومناً به في حيوة اذ ذاك
وان لم يلاق في الصحابة لحصول الرواية من جانيه صلى الله عليه وسلم فالقسم
الاول ما تقدم ذكره من الاقسام الثلاثة وهو ما ينتهي به غاية الاسناد
هو مرفوع سواء كان ذلك الانتهاء باسناد متصل او لا والثاني الموقوف
وهو ما ينتهي اليه الصحابي والثالث المقطوع وهو ما ينتهي اليه التابعي
ومن دون التابعي من اتباع التابعين فمن بعدهم فيه اي في التسمية
مثل اي مثل ما ينتهي اليه التابعي في تسمية جميع ذلك مقطوعاً وان شئت قلت
موقوفاً على فلان فحصلت التفرقة في الاصطلاح بين المقطوع والمقطوع
فالمقطوع من مباحث الاسناد كما تقدم والمقطوع من مباحث الملة كما تراه
وقد اطلق بعضهم هذا في موضع هذا وبالعكس يجوز ان الاصطلاح وب
للاخيرين اي الموقوف والمقطوع الا ان السند في قول اهل الحديث
هذا حديث مسند هو مرفوع صحابي بسند طاهر الاتصال فعوي مرفوع

مرفوع كالحسن وقوي صحابي كالفصل يخرج به ما رفته التابعي
فانه مرسل او من دونه فانه محض او معلق وقوي ظاهر الاتصال
يخرج ما ظاهر الانقطاع ويدخل ما فيه الاحتمال وما يوجد فيه حقيقة الاتصال
فمن باب الاولي ويفهم من التقييد بالظهور ان الانقطاع الخفي كمنعته
الاولى والمعام الذي لم يثبت لقيه لا يخرج الحديث عن كونه مسنداً
بقا الائمة الذين خرجوا المسانيد على ذلك فلهذا المتعريف موقوف
لقول الحاكم المسند ما رواه الحديث عن شيخ يظهر سماعه منه وكذا يشهد
عن شيخه متصلاً اليه الصحابي الي رسول الله صلى الله عليه وسلم واما الخطيب
فقال المسند المقل في هذا الموقوف اذا جاء بسند متصل سمي عن
مسند لكن قال ان ذلك قد يأتي بكنى بقله وانما ابن عبد البر
حيث قال المسند المرفوع ولم يعرف للاسناد فانه يصدق على المرسل
والمعقل والمنقطع اذا كان المتروكاً والاقال به فانه قل عدة
ايها رجال المسند فاما ان ينتهي الي النبي صلى الله عليه وسلم
بدل ذلك العدد القليل بالنسبة الي سندها خير يرويه ذلك الحديث
بعينه بعدد كثير او ينتهي الي امام من ائمة الحديث ذي صفة عليه
كال حفظ والفقه والفيض والتصنيف وغير ذلك من الصفات الحقيقية
للتجميع كشعبة ومالك والشافعي والبخاري ومسلم و
نحوهم فالاول وهو ما ينتهي الي النبي صلى الله عليه وسلم العلوي المطلق
فان اتفق ان يكون سند صحيحاً كان من الغاية القصوى والا فصورته
علوية موجودة ما لم يكن مرفوعاً من كالمحدوم والثاني العلوي
النسبي وهو ما يقل العدد فيه الي ذلك الامام ولو كان العدد من ذلك
الامام الي منراه كثير او قد عظمت رغبة المتأخرين فيه حتى غلب
ذلك على كثير منهم بحيث اهلوا الاستغناء بما هو اقرب منه وانما كان العلوي

فالمسند على هذا ما اخبر عنه ابو اسود
الابن عبد البر في كتابه عليه وسلم في كتابه

يرد به صفة سند اي في بسند مرفوع

مطلقا مخرجا فيه لكونه اقرب الى الله وقلة الخطا لانه ما من راوي من
رجال الاسناد الا والخطاء جائز عليه فكما كثرت الوسائط وطال
السند كثرت مظان التجاوز وكما قلت قلت فان كان في
النزول مزية ليست في العلوكا يكون رجاله او ثوب منه او حفظ
او اقله او الاتصال فيه اظهر فلا ترد في ان النزول ح او لم
واما من رجع النزول مطلقا واجتبه بان كثرة البحث يقتضي
فيحفظ الاجر فذلك ترجيح بامراجني عما يتعلق بالضعف
وفي اي في علو النسبي الموافقة وهي الموصول اليه شيخ احمد المصنفين
من غير طريق اي الطريق التي نقل الي ذلك المصنف المعين مثال
روى البخاري عن قتيبة عن مالك بن ابي عدينا فلور وبناه من
طريقه كانت بيننا وبين قتيبة ثمانية فلور وبناه ذلك الحديث
بعينه من طريق ابي العباس السراج عن قتيبة مثالا كان بيننا
وبين قتيبة فيه سبعة فقد حصلت لنا الموافقة مع اي
في سبعة بعينه مع علو الاسناد على الاسناد اليه وفي اي علو
النسبي البديل وهو الموصول اليه شيخه كذلك كان يقع لنا ذلك
الاسناد بعينه من طريق اخر الى القهني عن مالك فيكون
القهني بدلا فيه عن قتيبة واكثر ما يعتبرون الموافقة والبديل
اذا قارنا العلو والافاق الموافقة والبديل واقم بدونه وفي اي
في علو النسبي المساواة وهي استواء عدد الاسناد من الراوي
الي اي الى اخر الاسناد مع اسناد واحد المصنفين كان يروي الله
مثلا حديثا يقع بينه وبين النبي صلى الله عليه وسلم فيه احد عشر
نفسا فيقع لنا ذلك الحديث بعينه باسناد اخر الى النبي صلى الله
عليه وسلم يقع بيننا وبين النبي صلى الله عليه وسلم فيه احد

احد عشر نفسا فنساوي النسائي من حيث العدد مع قطع النظر
عن ملاحظة ذلك الاسناد الخاق وفيه اي في علو النسبي ايضا المصنف
وهي الاستواء مع تليد ذلك المصنف الوجه المشرح او لا سميت
مصنفه لان العادة جرت في الغالب بالمصنفين من تلافيا
ونحن في هذه الصورة كانا القينا النسائي فكانا مصنفاه وقابل
وباقسامه المذكورة النزول فيكون كل قسم من اقسام العلوك
يقابل قسم من اقسام النزول خلافا لما زعم ان العلوك قد يقع غير تابع
للنزول فان شارك الراوي ومن روى عنه في امر من الامور
المعلقة بالرواية مثل السنن واللقبي وهو الاخذ عن المشايخ فهو النوع
الذي يقال له رواية الاقران لانه يكون راويا عن قرينه فان روى
كل منهما اي القرينين عن الاخر فهو المديح وهو اضعف من الاول فكل
مديح اقران وليس كل اقران مديحا وقد صنف الدارقطني في ذلك
وصنفه بارجع الاجمالي في الذي قبله واذ روى الشيخ عن
بيده صدق ان كلاهما يروي عن الاخر فهل يسمى مديحا فيبحث
والظاهر لانه من رواية الاكابر عن الاصاغر والتدريج مأخوذ من
ديباجتي الوجه فيقتضي ان يكون ذلك مستويا في الجانبين
فلا يبي في هذا وان روى الراوي عن هود ونه في السنن
او في اللقي او في المقدار فهذا النوع هو رواية الاكابر عن الاصاغر
ومنه اي من جملة هذا النوع وهو اضعف من مظهره رواية الاباء عن
بناء والصحابة عن التابعين والشيخ عن تلميذ ونحو ذلك
ونفسه كونه لانه هو الجادة للسلوك الغالبة وفائدة معرفة
ذلك التمييز بين مراتبهم وتزويل الناس منازلهم وقد صنف الخطيب
في رواية الاباء عن الابناء تصنيفا واخر جزء الطيف في رواية الصحابة

عن التابعين ومنه من روي عن ابيه عن جده وجميع الحفاظ صلاح
 الدين العلائي من المتأخرين مجلد كبير في معرفة من روي عن ابيه
 عن جده عن النبي صلى الله عليه وسلم وقسمه اقساماً فمنه ما يعود في
 قوله عن جده على الراوي ومنه ما يعود في غيره الى ابيه وبن
 ذلك وحققه وخرج في كل ترجمة حديثاً من مروي به وقد كتبت
 كتابه المذكور وزدت عليه تراجم كثيرة جداً واكثر ما وقع فيه ما
 فيه الرواية عن الابرار بارجعة عشر ابا وان اشترك اثنان عن شيخ وقدم
 موت احد صاحبي الاخر فهو السابق والاخر واكثر ما وقفنا عليه من
 ذلك ما بين الروايتين فيه في الوفاة مائة وخمسون سنة وذلك
 لان الحفاظ السلفي سمع منه ابو علي البرزجاني احد مشايخه حديثاً ورواه
 عنه ومات على رأس الخمسة مائة ثم كان اخر اصحاب السلفي بالسراج بسطه
 ابو القاسم عبد الرحمن بن مكي وكانت وفاته سنة خمس مائة
 ومن قديم ذلك ان البخاري حدث عن تليد بن ابي العباس شراً اشياء
 في التاريخ وغيره ومات سنة ست وخمسين ومائتين
 واخر من حدث عن السراج بالسراج ابو الحسين الخفاف ومات سنة
 ثلث وتسعين وثلثمائة وغالب ما يقع من ذلك ان السراج
 منه قد يتأخر بعد الراويين عنه زماناً حتى يسمع منه بعض الحفاظ
 ويعيش بعد السراج منه دهر طويلاً فيحصل من مجموع ذلك نحو
 هذه المدة والله الموفق وان روي الراوي عن اثنين متفقين الامم
 او مع اسم الاب او مع اسم الجد والنسبة ولم يميز ابا بخصه
 فان كانا ثقتين لم يقتر ومن ذلك ما وقع في البخاري في رواية
 عن احمد بن محمد بن عيسى بن ابي وهب فانه اما احمد بن صالح او احمد
 بن عيسى او عن محمد بن عيسى بن ابي وهب فانه اما احمد بن

الراوي
 البرزجاني

السلفي بن تليد الملقب بفتح
 السلام بن تليد بن تليد بن تليد

١٣٧
 في خبره
 في حديثه

بن سلام او محمد بن يحيى الذهلي وقد استوعبت ذلك
 في مقدمة شرح البخاري ومن اراد ذلك ضابطاً كلياً يتأرب به
 احد صاحبي الاخر فباختصاصه اي الشيخ المروي عنه باحد صاحبي
 الماهل ومتى لم يبين ذلك او كان مختصاً بهامها فاشكاله شديد
 فيرجع فيه الى الترائي والظن الغالب وان روي عن شيخ حديثاً
 ويحد الشيخ مروي به فان كان جوماً كان يقول كذب على او ما رايت
 هذا ونحو ذلك فان وقع منه ذلك رد ذلك الخبر لكذب واحد
 منها لا بعينه ولا يكون ذلك قارحاً في واحد من المتعارضين او كان
 جده اهما لا كان يقول ما ذكره هذا ولا عرفه قبل ذلك الحديث
 في الاصح لان ذلك يحمل على نسيان الشيخ وقيل لا يقبل لان الفرع تابع للاصل
 في اثبات الحديث بحيث اذا ثبت الاصل للحديث ثبتت رواية الفرع كذا لا
 يلغى ان يكون فيها عليه وتعالى في التحقيق وهذا مستعقب فان علة
 الذي يفتي صدقه وعدم علم الاصل لا ينافيه والمنتهى مقدر على
 النجاة واما في ذلك بالشهادة ففاسد لان شهادة الفرع لا يسمع
 مع القدرة على شهادة الاصل بخلاف الرواية فافترقا وفيه ايضاً
 هذا النوع مستفاد ارقطبي كتاب من حديث ونسي وفيه ما يدل
 على تقوية المذهب الصحيح كون كثير منهم حديثاً باحاديث فلما عرفت
 عليهم لم يتذكروها لكنهم لا يعتمدون على الرواية عنهم صار ويؤونها
 عن الامور فواتها عنهم عن انفسهم كحديث سهل بن صالح عن ابيه
 عن ابي هريرة مرفوعة في قصة الشاهد واليمين قال عبد العزيز
 بن محمد الدارودي حدثني ربيعة بن ابي عبد الرحمن عن سهل
 قال قلت سهيلاً فسالته عنه فلم يعرفه فقلت ان ربيعة حدثني
 عنك فكذلك كان سهيلاً بعد ذلك يقول حدثني ربيعة عني

في التحقيق

ع فليقت

ما في حديثه عن أبي به وله نظائر كثيرة وان اتفق الرواة في اسناد
 من الاسانيد في صيغ الاداء سمعت فلانا قال سمعت فلانا او حدثنا
 فلان قال حدثنا فلان او غير ذلك من الصيغ او غير ما من الكلمات
 القولية سمعت فلانا يقول اشهد بالله لقد حدثني فلان في الفعالية
 كقوله دخلنا على فلان فاطعننا ثم الى او القولية والفعالية معا
 كقوله حدثني فلان وهو اخذ بلحية قال انت بالقد لا وهو
 المسلسل وهو من صفات الاسناد وقد يقع التسلسل في معظم
 الاسناد كحديث المسلسل بالاولية فان السلسلة ينتهي منه الى
 سفيان بن عيينة فقط ومن رواه مسلسلة الى منتهاه فقد تم
 وصيغ الاداء المشار اليها على ثمان مراتب الاولى سمعت وحدثني
 ثم اخبرني وقرأت عليه وهي المرتبة الثانية ثم قرأت عليه وانا اسمع
 وهي الثالثة ثم ابناي وهي الرابعة ثم ناوطني وهي الخامسة ثم شافني
 اي بالاجازة وهي السادسة ثم كتب اليه اي بالاجازة وهي السابعة
 ثم عن وعوضا من الصيغ المحتملة للسمع والاجازة ولعدم السماع ايضا
 وهذا مثل قال وذكر وروي فاللفظان الاولان من صيغ الاداء
 وسمعت وحدثني صالحان لم يسمع وحده من لفظ الشيخ وتعقيص
 التحديث باسم من لفظ الشيخ هو الشايع بين اهل الحديث اصطلاحا
 ولا فرق بين التحديث والاضمار من حيث اللغة وفي ادعاء الفرق
 بينهم يكلف شديد لكن لما تقرر الاصطلاح صار ذلك حقيقة عرفية
 فيدفع على الحقيقة اللغوية مع ان هذا الاطلاق انما شاع عند المشايخ
 ومن تبعهم واما غالب المخاربة فلم يستعملوا هذا الاصطلاح بل الاداء
 والتحديث عنهم بمعنى واحد فان جمع الراوي اي اتي بصيغة الجمع
 في النسخة الاولى كان يقول حدثنا فلان او سمعنا فلانا يقول هو

عندهم

فهو دليل على انه سمع منه مع غيره وقد يكون النون للعطف لكن بقلته
 ولولا اي المرتب امرها اي امر ح صيغ الاداء في سماع قائلها لانها لا تعمل
 الواسطة والافحدثني قد يطلق في الاجازة تدليسا وادفعها مقدار ما يقع
 في الاملاء لافيه من التثبت والتحفظ والثالث وهو اخبرني والرابع
 وهو قرأت عليه لم يقرأ بنفسه على الشيخ فان جمع كان يقول اخبرنا
 وقرأنا عليه فهو الخامس وهو قرأت عليه وانا اسمع وعرف من هذا
 ان التعبير بقرأت لم يقرأ من التعبير بالاضمار لانه افصح بصورة
 الحال بغيره القراءة على الشيخ احد وجوه التعليل عند الجمهور وابعده من
 اي ذلك من اصل العراق وقد اشتد انكار الامام مالك وغيره من
 المدنيين عليهم في ذلك حتى بالغ بعضهم في تحريمه على السماع من لفظ
 الشيخ وذهب جمع منهم البخاري وحكامه في اوائل صحيفته عن جماعة
 من المتقدمين ان السماع من لفظ الشيخ والقراءة عليه يعني في الصحة والقوة
 سريه وانما العلم والابناء من حيث اللغة واصطلاح المتقدمين بمعنى
 الاخبار الا ان عرف المتأخرين فهو بالاجازة كقولهم لانها في عرف المتأخرين
 خريف الاجازة ومنعنه المعاصر محولة على السماع بخلاف غير المعاصر
 فانها تكون من سريه او منقطعة وشرط عملها على السماع بثبوت المحال
 الا ان العلى على انها ليست محولة على السماع وقبل يشترط في عمل منعنه
 المعاصر على السماع بثبوت لقائها اي الشيخ والراوي عنه ولو مرة
 واحدة ليس من الاسانيد في باقي منعنه عن كونه من المرسل الخفي وهو
 المختار تبعه العلى بين المدني والبخاري وغيرهما من النقاد واطلقوا
 المتأخرين في الاجازة المتلفظ بها يجوز او لا المكاتب في الاجازة
 المكتوب بها وهو موجود في عبارة كثير من المتأخرين بخلاف
 المتقدمين فانهم لما اطلقوا فيها كما كتب به الشيخ من الحديث

للا طالب سواء اذن له في روايته ام لا لانها اذا كتبت اليه بما
 لاجازة فقط واشترطوا في صحة الرواية بالمناولة اقترانها بالاذن
 بالرواية وفي اذ حصل هذا الشرط ارفع انواع الاجازة عما فيها من التعيين
 والتخصيص وصورتها ان يدفع الشيخ اصله او مفاع مقامه للطالب او غيره
 الطالب الاصل للشيخ ويقول له في صورتين هذين روايتي عن فلان
 فاروي عن فلان بشرط ايضا ان يمكنه منه اما بالتقليد او بالعاريه
 لينقل منه ويقال عليه والظاهر ان اوله واسترد في الحال لتبيين
 لها زيادة من يتبعها الاجازة المعينة وفيه ان يجيزه الشيخ برواية
 كتاب معين ويعتق له كيفية روايته له وادخلت المناولة
 عن الاذن لم يعتبر بها عند الجمهور وخرج من اعتبرها الى المناولة
 اياه يقع مقام ارساله اليه بالكتاب من بلدي بلده وقد ذهب الى صحة
 الرواية بالكتابة المجردة جماعة من الائمة ولو لم يقر ذلك بالاذن
 بالرواية كانهم اتفوا في ذلك بالقرينة ولم يظهر لي خيرا قوي
 مناولة الشيخ الكتاب من يده للطالب وفي ارساله اليه بالكتاب
 من موضع الى اخر اذ اخلا كل منهما عن الاذن وكذا اشترطوا الاذن
 في الوجادة وفي ان يجد بخط يعرف كاتبه فيقول وجدت بخط
 فلان ولا يسوغ فيه اطلاق اخبرني بمجرد ذلك الا ان كان له منه اذن
 بالرواية عنه واطلق قوم ذلك فخلطوا وكذا الوصية بالكتاب ان
 يوصي عند موته او سفره لشخص معين باصله او باصوله فقط
 قوم من الائمة المتقدمين يقولون ان يروي تلك الاصول عنه
 بمجرد هذه الوصية وابي ذلك الجمهور الا ان كان له منه اجازة وكذا
 اشترطوا الاذن بالرواية في الاعلام وهو ان يعلم الشيخ احد الطلبة
 بانني اروي الكتاب الفلاني عن فلان فان كان له منه اجازة اعتبر ولا

والا في واما المناولة
 فلا يتبين ارفعيتها لكن
 لها زيادة من يتبعها

بالكتابة

والا فلا عبرة بذلك كالاجازة العامة في المجازلة لا في المجازية كان
 يقول اجزت لجميع المسلمين او لم ادر كحيوتي او لاهل الاقليم
 الفلاني او لاهل البلد الفلاني وهو اقرب الى الصحة لقرب الاختصار
 وكذا الاجازة للجمهور كان يكون مبرها او مهلا وكذا الاجازة للمعدوم
 كان يقول اجزت لمن سئل فلان وقد قيل ان عطفا على موجود
 صح كان يقول اجزت لك ومن سئل لك والاقرب عدم الصحة
 وكذا الاجازة لوجود او معدوم علقته بشرط مشيئة الغير كان
 يقول اجزت لك ان شاء فلان او اجزت لمن شاء فلان لان يقول
 اجزت لك ان شئت وهذا لا يصح في جميع ذلك وقد جوز الرواية
 لجميع ذلك سوى الجمهور ما لم يتبين المراد منه الخطيب وحكامه عن
 جماعة من مشايخه واستعمل الاجازة للمعدوم من القدماء ابو بكر بن
 ابي داود وابو عبيد الله بن منقذ واستعمل المتعلقة منهم ايضا
 ابو بكر بن ابي خيثمة وروي باجازة العامة جمع كثير جمعهم بعض
 الحفاظ في كتابه ورويتهم مجاميع الجمع لكن منهم وكذا ذلك كما قال
 ابن الصلاح توقع غير مرضي لان الاجازة الخاصة المعينة تختلف في
 صحتها اختلافا فاقوا عند القدماء وان كان العمل استقر على اعتبارها عند
 المتأخرين فهي دون السماع بالاتفاق فكيف اذا حصل فيها الاشتراك المذكور
 فانها تزداد ضعف الكثرة في الجملة خير من ايراد الحديث معضلا والله
 اعلم بالصواب انتهى الكلام في اقسام صيغ الاداء في الرواية ان اتفقت
 اسماؤهم واسماء ابائهم فصاعدا واختلفت اشخاصهم سواء اتفقت
 في ذلك اثنان منهم او اكثر وكذلك اذا اتفقت الاثنان فصاعدا
 في الكنية والنسبة فهو النوع الذي يقال له المتفق والمفترق وفائدة
 معرفته خشية ان يظن الشخصان شخصا واحدا وقد صنف في الخطيب

الاسترسال

صادرة من جهة الثانية بالجيم والعين المهملة بعد فاء ثم راء ومن أمثلة
الثانية عبد الله بن زيد جماعة منهم في الصحابة صاحب الأذان وأمام
جده عبد ربه وراوي حديث الوضوء واسم جده عامر وجها
انصار يان وعبد الله بن يزيد بن يادة ياء في أول اسم الأب والي
مكسورة وهم أيضا جماعة منهم في الصحابة الخطمي يكنى أبا موسى و
حديثه في الصحيحين والقاري له ذكر في حديث عائشة وقد
نعم بعضهم أنه الخطمي وفيه نظر ومنها عبد الله بن يحيى وجماعة
وعبد الله بن يحيى بضم النون وفتح الجيم وتشديد الياء تابع
معروف بن رويحان الله عنه وحصل الاتفاق في الحفظ والنطق
لكن يحصل الاشتباه أو الاختلاف بالتقديم والتأخير أما في اليمين
جملة أو نحو ذلك كأن يقع التقديم والتأخير في الاسم الواحد في بعض
حروفه بالنسبة إلى ما يشبهه به مثال الأول الأسود بن زيد بن زيد
بن الأسود وهو ظاهر ومنه عبد الله بن يزيد بن زيد بن عبد الله
ومثال الثاني أيوب بن سيار وأيوب بن سيار الأول مدني
مشهور ليس بالقوي والآخر مجهول خاتمه في المزمع في ذلك عند
المحدثين معرفة طبقات الرواة وفائدة الأمن من تناقل
المشتبهين وأما في الأطلاع على تعيين التدليس والوقوف على حقيقة
المراد من العنعنة والطبقة في اصطلاحهم عبارة عن جماعة اشتركوا
في السن ولقاء المشايخ وقد يكون الشيخ الواحد من طبقتين باعتبار
كان بن مالك فانه من حيث شوقه للشيء البني على الله عليه وسلم جدد
في طبقة العشرة مثلا ومن حيث صغر السن بعد في طبقة من بعدهم
ففي نظر الصحابة باعتبار القيمة جعل الجميع طبقة واحدة كما صنع
ابن حبان وغيره ومن نظر إليهم باعتبار قدر زائد كالسبوق

26
كالسبوق إلى الإسلام أو شهود المشاهد الفاضلة جعلهم طبقات
وإلى ذلك جمع صاحب الطبقات أبو عبد الله محمد بن سعد البغدادي
وكتابه اجمع ما جمع في ذلك وكذلك من جاء بعد الصحابة وهم
التابعون من نظر إليهم باعتبار الأذن عن بعض الصحابة فقط
جعل الجميع طبقة واحدة كما صنع ابن حبان ومن نظر إليهم باعتبار
اللقاء قسمهم كما فعل محمد بن سعد وكل من جاء بعده ومن المهم أيضا
معرفة مواليدهم ووفياتهم لأن معرفة ما يحصل الأمن من
دعوى المذنب للقاء بعضهم وهو في نفس الأمر ليس كذلك ومن
المهم أيضا معرفة بلدانهم وأوطانهم وفائدة الأمن من تناقل الاسم
إذا تفرقا لكن اختلفا بالنسب ومن المهم أيضا معرفة أحوالهم بقدر
وتجربا وجهالة لأن الراوي إما أن يعرف عدالة أو يعرف فسقه
أو لا يعرف فيه شيء من ذلك ومن أم ذلك بعد الأطلاع معرفة
رب المخرج والتعديل لأنهم قد يخرجون الشخص بالاسترخاء وتعديه
كله وقد بينا أسباب ذلك فيما مضى وحضرنا في عشرة ونقدم شرحها
مختصلا والغرض هنا ذكر الألفاظ الدالة في اصطلاحهم على تلك المراتب
وللمخرج مراتب أسوأ الوصف بادل على المبالغة فيه وأمر ذلك
التعبير بأفضل كالكذب الناس وكذا قولهم إليه المنتهي في الوضع وهو
ركن الكذب أو نحو ذلك ثم رجال أو وضاح أو كذاب لأنها وإن كانت
من أنواع مبالغة لكنها دون التي قبلها وأسهلها أي الألفاظ الدالة
على المخرج قولهم فلان لين أو ستم أو كذا أو فيه أدنى مقال وبين
أسوأ المخرج وأسهله مراتب لا تخفى فقوله متروك أو ساقط أو فاسد
الغلط أو منكرو الحديث أشد من قولهم ضعيف أو ليس بالقوي أو فيه
مقال ومن المهم أيضا معرفة مراتب التعديل وأرفعها الوصف أيضا

بأدلى على المبالغة فيه وامر ذلك التعبير بأفضل كقول الناس
أوثبت الناس أو إليه المنتهي في الثبوت في تلك الصفة من الصفات
الدالة على التعديل أو صفتين كنفقة نفقة أو ثبت ثبت أو ثقة
حافظ أو عدل ضابط أو نحو ذلك وأدناها ما أشعر بالقرب
من أصل الترجيح كشيخ ويروي حديثه ويعتبر به ونحو ذلك ومن
ذلك مراتب لا تخفى وهذه أحكام يتصل بذلك ذكرها هنا لتكملة الفقه
فأقول تقبل التزكية من عارف بأسبابها لا من غير عارف بها لا يزكي
بغير ما يظهر له ابتداء من غير عارضة واختبار ولو كانت التزكية
صادرة من مزيكي واحد على الأعم خلافا لما شرط أنها لا تقبل إلا من
أشهر الخلق لها بالشهادة في الأعم أيضا والفرق بينهما أن التزكية تنزل
منزلة الحكم فلا يشترط فيها العدد وتزكية الشاهد يقع عند الحاكم
فأفرقا ولو قيل بفصل بين ما إذا كان التزكية في الولاية مستقلة
من المزيكي إلى اجتماعه أو إلى النقل عن غيره كما ذهبوا إليه أن كان الأمر
فلا يشترط العدد فيه أصلا لأنه يكون بمنزلة الحاكم وإذا كان الثاني
فيجري فيه الخلاف وتبين أيضا أنه لا يشترط فيه العدد لأن أصل النقل
لا يشترط فيه العدد فكذلك ما نقل عنده والله أعلم وينبغي أن لا يقبل
الجرح والتعديل إلا من عدل متيقظ فلا يقبل جرح من أخفى فيه
فخرج باليقين في الحديث الحديث كما لا يقبل تزكية من أخفى عجزه
الظاهر فاطلق التزكية وقال الذهبي وهو من أهل الاستقامة
في نقد الرجال لم يجمع اثنان من علماء هذا الشأن قط على توثيق ضعيف
ولا على تضعيف ثقة انتهى ولهذا كان مذهب النسائي أن لا يترك
حديث الرجل حتى يجمع عليه الجرح على تركه ويحذر الحكم في هذا الفن من
التساهل في الجرح والتعديل فإنه إن عدل بغير ثبوت كان كالمثبت حكما

والشهادة لا يقع من
الشاهد عند الحاكم

حكما ليس بثابت فيحتمل عليه أن يدخل في رتبة من روي حديثا وهو
يظن أنه كذب وإذا جرح بغير تحرز أقدم على الطعن في مسلم يرى
من ذلك ووسمه بحسب سوء بقاء عليه عاره أبدا والافدة تدخل في هذا
نار من الهوى والعرض الفاسد وكلام المتقدمين سلم من هذا
غلبا وفائدة من مخالفة العقائد وهو موجود كثيرا في حديثنا
ولا ينبغي إطلاق الجرح بذلك فقد منا تحقيق الحال في العمل برواية
المتبعة والجرح مقدم على التعديل وإطلاق ذلك جماعة ولكن
عمله أن صدر مبتدئا من عارف بأسبابه لأنه إن كان غير مفسر لم يقدح
فيم ثبتت عند الله وإن صدر من غير عارف بأسبابه لم يعتبر به أيضا
فإن خلا الجرح عن التعديل قبل الجرح فيه فلا غير مبتدئ للسبب
إذا صدر من عارف على المختار لأنه إذا لم يكن فيه تعديل فهو في حيز الجرح
وإعالة الجرح أولى من إصالة ومال ابن الصلاح في مثل هذا التوق
في أصل من المهم في هذا الفن معرفة كني المستبين فمن اشتهر باسمه
وله كنية لا يؤمن أن يأتي في بعض الروايات مكانا لا يظن أنه آخر
ومعرفة أسماء الكينين وهو عكس الذي قبله ومعرفة من اسمه كنية
وهو قليل ومعرفة من اختلف في كنيته وهو كثير ومعرفة من كثرت
كناهه كإبراهيم له كنيستان أبو الوليد وأبو خالد وكثرت نعوته وألقابه
ومعرفة من وافقت كنيته أم أبيه كإبراهيم بن إسحاق المدني
إتباع التابعين وفائدة معرفة نفى الغلط عن نسبة إلى أبيه فقال أخبرنا
إبراهيم بن إسحاق فنسب إلى أبيه وأما الصواب أخبرنا أبو إسحاق وأبو العباس
كأما ابن أبي إسحاق السبيعي أو وافقت كنيته كنية زوجته كإبراهيم
الأنصاري أو أبو عبايان مشهوران أو وافق اسم شيخه اسم أبيه
كإبراهيم بن إسحاق عن أنس هكذا يأتي في الروايات فيظن أنه يروي عن أبيه

كما وقع في الصحيح عن علي بن سعيد عن سعد وهو أبوه وليس في شيخ
 الربيع والابن أبو بكر وشيخه انصاري وهو انس بن مالك
 الصباي المشهور وليس الربيع المذكور من اولاده ومعرفة من نسب
 اليه غير ابيه كالمقداد بن الاسود ونسب اليه الاسود الزهري لكونه تبناه
 وانا هو المقداد بن عمرو والي امه كابر عليه وهو اسمعيل بن ابراهيم
 بن مقيس احد الثقات وعلمته اسم امه اشتهر بها وكان يجب ان لا يقال
 له ابن عليه ولهذا كان يقول الشافعي رضي الله عنه اخبرنا اسمعيل الذي يقال
 له ابن عليه او نسب اليه غير ما يسبوا اليه الفهم كالحذاء ظاهر انه منسوب
 اليه من قبله او يسبوا وليس كذلك وانما كان يسميهم فنسب اليهم وكان
 القمي لم يكن من بني هاشم ولكن نزل فيهم وكان نسب الاجده فلا يؤمن
 القياسه عن وافق اسمه اسم ابيه واسم ابيه اسم الجد المذكور ومعرفة من
 اتفق اسمه واسم ابيه وجده كالحسن بن الحسن بن الحسن بن علي بن ابي
 طالب رضي الله عنهم وقديع الثمن ذلك وهو من فروع المسلمين
 وقديعوق الام واسم الاب محمدا واسم الاب فصاعدا كابي الحسن الكوفي
 وهو زيد بن الحسن بن زيد بن الحسن بن زيد بن الحسن او اتفق
 اسم الراوي واسم شيخه وشيخه شيخه فصاعدا كالحسن بن علي بن عثمان
 الاول يعرف بالقصير والثاني ابو جواد العطاردي والثالث ابن
 حصين الصباي وكسليمان عن سليمان عن سليمان الاول ابن احمد
 بن اوتب الطبراني الثاني ابن احمد الواسطي والثالث ابن عبد الرحمن
 الدمشقي المعروف بابن بنت شريك وقديع ذلك للراوي
 ولشيخه معا كابي العلاء الهمداني العطار مشهور بالرواية عن
 ابي علي الاصبهاني الحذاء وكل منهما اسم الحسن بن احمد بن الحسن بن احمد
 الحسن بن احمد فانقلبه ذلك وافتراق الكنية والنسبة في البلد

روى الاسود عن الحسن بن الحسن
 عن الحسن بن الحسن بن الحسن
 عن الحسن بن الحسن بن الحسن
 الحلق الحسن

ابن الحسن بن الحسن

الي البلد والصناعة وصنف فيه ابو موسى المدني جزاها فلا ومعرفة من
 اتفق اسم شيخه والراوي عنه وهو نوع لطيف لم يعرف له ابن الصلاح
 وقادته رفع اللبس عن يفلو اذ فيه تكرارا وانقلابا في امثله البخاري
 روي عن مسلم وروي عنه مسلم في شيخه مسلم بن ابراهيم القزويني
 المصري والراوي عنه مسلم بن الحجاج القشيري صاحب الصحيح وكنا
 وقع ذلك لعبد بن حميد ايفر روي عن مسلم بن ابراهيم وروي
 عنه مسلم بن الحجاج في صحيحه حديثا بهذا الوجه جيزا ومنها يحيى بن
 ابي كثير روي عن هشام وروي عنه هشام في شيخه هشام بن عروة
 وهو من اولاده والراوي عنه هشام بن ابي عبد الله الدستواي ومنها
 ابن جريح روي عن هشام وروي عنه هشام فالايح ابن عروة
 والادني ابو يوسف القشيري ومنها الحكم بن عيينة روي عن ابن
 ابي ليلى وروي عنه ابن ابي ليلى فالايح عبد الرحمن والادني محمد
 بن عبد الرحمن المذكور وامثله كثيرة ومن المهم في هذا الفن معرفة
 الاسماء الجردة وقد جمعوا جماعة من الائمة فمنهم من جمعها بغير قيد كابن
 سعد في الطبقات وابن ابي حنيفة والبخاري في تاريخها وابن
 ابي حاتم في المرح والسجيل ومنهم من افرد الثقات كالجملة وابن
 حبان وابن شاهين ومنهم من افرد المرحومين كابي عدي وابن
 حبان ايفر ومنهم من تفيد بكتاب مخصوص كرجال البخاري لابن
 الكمال ادي ورجال مسلم لابن بكر بن منجوية ورجالها معا لابي
 الفضل بن طاهر ورجال ابي داود لابي علي الجبائي وكذا رجال الترمذي
 والنسائي لجملة من الغاربة ورجال السنة الصريحين وابي اود
 هو الترمذي والنسائي وابن ماجة لعبد الغني المقدسي في كتاب الكمال
 ثم هذبه الترمذي في تهذيب الكمال وقد اختصه وزدت عليه اشياء

ابو

تكملة

تكملة لاهل السنة والجماعة

كثيرة وسمته تهذيب التهذيب وجاء بما نقل عليه من الزيادات قد
 ثلث الاصل ومن المهم ايضه معرفة الاسماء المفردة وقد صنف فيها
 المحافظ ابو بكر احمد بن هارون البرقي فذكر اشياء تعقبوا عليه
 بعضها من ذلك قوله صغدي بن سنان احد الضعفاء وهو
 بضم المهملة وقد تبدل سيناً مهملة وسكون الغين المجرى بعدها
 دل مهملة ثم ياكياً النسب وهو اسم علم بلفظ النسبة وليس هو موقفاً
 في الجرح والتعديل لابن ابي حاتم صغدي الكوفي وثقه ابي معين
 وخزي بنيه وبين الذي قبله فضعه وفي تاريخ العقيلي صغدي
 بن عبد الله يروي عن قتادة قال العقيلي حديثه غير محفوظ
 انتهى واطنه هو الذي ذكره ابن ابي حاتم واما كون العقيلي ذكره
 في الضعفاء فانما هو في الحديث الذي ذكره وليس الاثر منه بل هو من
 الراوي عنه عتبة ابن عبد الرحمن واسم علم ومن ذلك سند الملهة
 والنون بوزن جعفر وهو مولى زبناج الجزي له محبة ورواية
 ومن المشهور ان يكتفى ابا عبد الله وهو اسم لم يسمع به غيره فيما علم لكن
 ذكر ابو موسى في الزيل على معرفة الصحابة لابن مندة سند ابو الاسود
 وروي له حديثا وتعقب عليه ذلك فانه هو الذي ذكره ابن مندة
 وقد ذكر الحديث المذكور محمد بن الربيع الجيزي في تاريخ الصحابة الذين
 نزلوا معه في ترجمة سند مولى زبناج وقد مررت ذلك في كتابي
 في الصحابة وكذا معرفة الكني المجردة واللقاب وهي تارة يكون
 بلفظ الاسم وتارة بلفظ الكنية وقد يقع نسبة الى عانة كالاشعث
 او معرفة وكذا الانساب وهي تارة يقع الى القبائل وهو من المتقدمين
 اكثر بالنسبة الى المتأخرين وتارة الى الاوطان وهذا في المتأخرين
 اكثر بالنسبة الى المتقدمين والنسبة الى الوطن اسم من ان يكون بلداً

ع الطلب

بلاد او ضياء او سكا او مجاورة ويقع في المنابع كالغياط والحرق
 كالبراز ويقع فيها الاشتباه والاتفاق كالاسماء وقد يقع الانساب
 القبايل كالحالين محمد القطواني كان كوفياً ويلقب بالقطواني وكان
 يغضب منها ومن المهم ايضه معرفة اسباب ذلك اي اللقب
 والنسب التي باطنها خلاف ظاهرها وكذا معرفة الوالي من الاملا
 والاسفل بالرق او بالعلف او بالاسلام لان كل ذلك يطلق عليه
 مولي ولا يعرف تميز ذلك الا بالتفصيل عليه ومعرفة الاخوة والاقارب
 وقد صنف فيه القدماء كعلي بن المديني ومن المهم ايضه معرفة ادب
 الشيخ والطالب ويشتركان في تقييد كنيه والتطهر عن اغراض الدنيا
 وتحسين الخلق وينبغي للشيخ بان يسمع اذا احتج اليه ولا يحدث ببلد
 فيه اولى منه بل يرشد اليه ولا يترك اسماء احد كنيته فاسدة وان
 يتطهر ويجلس بوقار ولا يحدث قائماً ولا يجلس الا في الموضع
 الا ان يضطر لذلك وان يسك عن الحديث اذا خشي التغير والسياسة
 لم يوافقهم واذا اتخذ مجلساً للاملاء ان يكون له مستل يقظ وينبغي له ان
 بان يوقر الشيخ ولا يضجر ويرشد غيره ما سمعه ولا يدع الاستفادة
 لحياً او تكبر ويكتب ما سمعه تاماً ويعتني بالتقيد والقبط و
 يذكر محفوظه ليرسم في ذهنه ومن المهم معرفة سن التحمل والاداء والاع
 اعتبار سن التحمل بالتميز وهذا في السماع وقد مررت عادة المحدثين
 باحضارهم الاطفال بحال الحديث ويكتبون لهم اسمهم حضروا والبدني
 مثل ذلك من اجازة المسمع والاصح في سن الطالب بنفسه ان يتأمل
 له ذلك ويصح عمل الكافر ايضاً اذا دأه بعد اسلامه وكذا الفاسق من
 باب الاولى اذا دأه بعد توبته وبثوبة عدالة واما الاداء فقد
 تقدم انه لا اختصاف له بمن معين بل يعقد بالاحتياج والتأصل

لذلك وهو مختلف باختلاف الأشخاص وقال ابن خلدون إذا بلغ
 الحسب ولا ينكر عند الأربعين ونعقب بغير حدث قبلها
 كالك ومن المزمع معرفة صفة كتابة الحديث وهو أن يكتب
 أمينا مفسرا وميتا يشكك المشكك منه أو ينفطه ويكتب الساقط
 على الحاشية اليمنى ما دام في السطر بقيه والاية اليسرى وصفة عرضة
 وهو مقابلة مع الشئ المسموع أو مع ثقة غيره أو مع نفسه
 شيئا فشيئا وصفة سماعة بأن لا يتشاغل بما يخل به من نسخ
 أو حديث أو نفاذ وصفة سماعة كذلك وإن يكون ذلك من
 أصله الذي يجمع فيه أو من فرج قول على أصله فإن تعدد في الجهره
 بالاجازة لما خالف أن خالف وصفة الرحلة فيه حيث يبداء
 بحديث أهل بلده فيستوعبه ثم خل فيحصل في الرحلة ما ليس عنده
 ويكون اعتناؤه بتكثير المسموع أو لي من اعتناؤه بتكثير الشيوخ
 وصفة تصنيفه وذلك إما على المسانيد بأن يجمع مسنده على
 على حدة فإن شاء رتب على سوابقهم وإن شاء رتب على حروف
 المجمع وهو سهل تناولا أو تصنيفه على الأبواب الفقريه
 أو غيرها بأن يجمع في كل باب ما ورد فيه ما يدل على حكمه اثباتا
 أو نفيًا والأولي أن يقتصر على ما هو أحسن فإن جمع الجميع فليبين
 على الضعيف أو تصنيفه على العلال فيذكر الحق وطرقه و
 بيان اختلاف نقلية والأحسن أن يرتبها على الأبواب اليسرى
 تناولها أو يجمع على الأطراف فيذكر الحديث الدال على بقيقه ويجمع
 أسانيد ما مستوعبا وأما مقيد يكتب مخصوصه ومن المزمع معرفة
 سبب الحديث وقد صنف فيه بعض شيوخ القاهية أبي يعلى ابن
 الفراء الحسيني وهو أبو جعفر العكبري وقد ذكر الشيخ تقي
 أبو جعفر

تقي الدين ابن دقيق العيدان بعض أهل عصره شرح في جميع
 ذلك وكأنه ما رأي تصنيف العكبري المذكور ومستفواحي
 غالب هذه الأنواع على ما اشرنا اليه غالباً وهي أي هذه الأنواع المذكورة
 في هذه الحاشية نقل بحسن ظاهرة التعريف مستغنية عن التمثيل وجمعها
 متعسر فليراجع إلى مبسوطاته ليحصل الوقوف على خفاياها والله الموفق
 وما دي الحق لا اله الا هو عليه توكلت
 واليه انيب وحسبنا الله ونعم الوكيل والله العليم
 ولا حول ولا قوة الا بالله العلي

العظم
 وصلى الله على سيدنا محمد وآله



المستعمل والكشيميني والتخسي ومشيخ ابي نعيم الجرجاني
وابي زيد المرزوي واما الراصبي والقاسبي فكلهما عن ابي زيد المرزوي
واما اعتبار فابن شاذان واما الله ودي فالسرخسي واما الخفص
وكرمة فالكشيميني واما المستغفر فالكشاني وكتهم عن الفريسي
فسلان

Süleymaniye U. Kütüphanesi	
İsmi	Amca Zade Hüseyin Paşa
Yon	
Eski Kataloğu	80 m.